

الحلاصة الوافية

في

الأراضي المصرية: وزكاة الجنيته

تأليف

الاستاذ الشيخ احمد ابراهيم جاب الله *

المدرس بالمدارس الأميرية

« حقوق الطبع محفوظة للمؤلف »

(الطبعة الاولى)

١٣٤٥ - ١٩٢٧

(كل نسخة لم تكن مختومة بختم المؤلف تعد مسروقة ويعاقب حاملها)

يطلب من جميع المكاتب الشهيرة بمصر

مطبعة التقدم بدرب العنبة بشارع محمد علي بمصر

التقار يظ

لما أتم الله على فضله بتتميم كتابي هذارجوت له شرف الكمال
فتشرفت بتقديمه للاعلام الكبيرة للعلم والمعالى فتفضلوا بالاطلاع
عليه وتحقيقه وتوجوه بثقتهم العالية وقرظوه بقلائذ دررهم الغالية
فلا زالوا للدين حصنه الحصين وللعلم بدوره المطيئة للعالمين (وهم)

(١)

فضيلة مولاي الجليل علم العلم والنبيل والورع الشيخ احمد
العطار قاضى المحكمة الشرعية العليا الذى تفضل فقال : -

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لك يا من فقت في الدين من أردت به الخير من عبادك
وصلاة وسلاما على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين أهل وداده .
(أما بعد) فقد سرحت الطرف في هذا المؤلف في الخراج
والزكاة فوجدته جمع من المباحث أعلاها . ومن الأدلة أقواها
لا سيما حكم الخراج فقد ذكر فيه معظم الأدلة المجمع عليها وعزاها
إلى أصولها وأجهد نفسه في الوصول إليها فهو كتاب يسر كل
ناظر وكم ترك الاول للاخ . فله در مؤلفه الأستاذ الشيخ (احمد)

(ب)

جاء الله (نفع الله به العباد . ووفقنا وأياهم لسلوك سبيل الرشاد
إنه على ما يشاء قدير وبالأجابة جدير)

أحمد العطار

١٢ مايو سنة ١٩٢٦

(٢)

فضيلة مولاي علم العلم في نهضة هذا البلد الأمين (الشيخ
مصطفى القاياتي) عضو الوفد المصري ومجلس النواب ورئيس اللجنة
العامة للأوقاف والمعاهد الدينية الذي تفضل فقال :

حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ أحمد جاب الله - السلام عليكم
ورحمة الله وبعد فقد اختلست من زمني وقتاً تمتعت فيه بقراءة
خلاصتكم الوفية في الأراضى المصرية وزكاة الحنفية فرأيت كتاباً
جمع فأوعى وشرح فأوفى جاء حيث الحاجة إلى مثله مشتدة والنفس
إلى طرق مثل هذه الأبواب تائقة فأفعم قلبي سروراً ورجوت
للناس منه خيراً كثيراً وبسطت إلى الله أكف ضراعتي أن يكثر
من أشكاهك أولئك الذين يعرفون محل الحاجة فيعمدون إليه
ويصلون في تشخيص الداء إلى الوصول إلى تعرف حقيقته فلا
يجمعون عن وصفه وشرحه . ليس المؤان من ألف وجمع في موضع
منظم ولكنه من جدو تعب لجمع الشوارد فجمعها في موضوع
تكثر الحاجة إليه وقد تعجز الهمم عن ذلك الجمع والشرح فما

(ج)

أهنتك بتأليف وأتما أهنتك بأصابة المرمى والعمل لسد الحاجة
وما أهنتك بمؤلف ضخم كبير ولكنني أهنتك بترجمان عقل
رجيح وقلم مجيد وأصابة في مرمى وأغاثة حيث الناس يتطلبونها
فتقبل تهنتي الخالصة وشكري الجزيل . وثنائي العاطر . والسلام
تحرير في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٧ مصطفى القاياني

(٣)

فضيلة أستاذي الكبير تاج المكارم والمعالى الشيخ محمود أبودقيقة
المدرس بقسم التخصص بالأزهر الشريف الذى تفضل فة قال :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خلق الإنسان وعلمه البيان . والصلاة والسلام
على سيدنا رسول الله صاحب الهدى والفرقان . وعلى آله وصحبه وسلم
وبعد فان الله تعالى شرع لنا دينه على لسان رسوله وتلقته
العلماء كابر حتى جاء زمن التأليف فتبارت فيه العلماء
فمن مكتر ومن مقل بيد ان من أكثر ربما سلك غير الجادة
في تحرير المسائل واستنباط الأحكام ومن أوجز ربما فاته كثير من
شوارد المسائل وكان ممن برز في هذه الحلبة وأحرز قصب السبق
في ذلك الميدان حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ احمد جاب الله
المدرس بالمدارس الأميرية فقد أخرج للناس كتابا وسطا في الخراج

(د)

والزكاة اشتمل على التشريع المعتمد من مذهب الامام الأعظم أبي
حنيفة النعمان بعبارة جعلت معانيه على طرف التمام فهو روض يانع
يؤتي أكاه كل حين بأذن ربه جزى الله مؤلفه عن العلم وأهله الجزاء
الاولى كتبه بخطه محمود أبو دقيقه الحنفي
المدرس بقسم التخصص للأزهر الشريف

(٤)

فضيلة سيد العلم والفضل الشيخ عبد الرحمن عيد المحلاوي
المدرس بقسم التخصص بالأزهر الشريف وبمدرسة الحقوق الفرنسية
الذي تفضل فقال :

الحمد لله الذي حلّى النوع الانساني بالتفقه في الدين والصلاة
والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين (وبعد) فقد اطلعت على
الكتاب المرسوم بالخلاصة الوفية في الاراضى المصرية وزكاة الحنفية
فوجدته موافقا للمنصوص عليه في مذهب السادة الحنفية نسأل
الله أن يجعله نافعا للامة الاسلامية كاتبه

٧ ربيع أول سنة ١٣٤٥ هـ عبد الرحمن عيد المحلاوي
مدرس بقسم تخصص علماء الأزهر والحقوق الفرنسية

(٥)

(٥)

فضيلة سيدى استاذ الفضائل والقانون الشيخ أحمد موسى
الشريينى أحد علماء الحنفية بالازهر الشريف والمحامى الشرعى
الكبير الذى تفضل فقال :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد فقد اطلعت
على هذا السفر فأذا به خلاصة وفيه فى الاراضى المصرية حوى من
المسائل أهمها ومن الفصول أعظمها فكان فى باب مفيدا لطالبه
معينا لمن يغرب عليه فى هذا العلم ومن يشكل عليه مشكلاته وأنه
فصل أحكام الاراضى المصرية فأحكم تفصيلها وبين زكاة الحنفية
بأحسن بيان وبأسلوب دقيق يأخذ بالالباب فكان من أجل
الكتب الموضوعة فى هذا العلم ومرجع هذا الفضل واضعه
ومؤلفه حضرة الشيخ الجليل احمد ابراهيم جاب الله الذى دل بهذا
على سعة اطلاعه وتمكنه من فقه مذهب الحنفية وبفضله يشهد هذا
الكتاب الجليل فهو به غنى عن التقرىظ ولقد تشرفت بأن قلت
كلمتى هذه ملتصقا من الله تعالى لمؤلفه التوفيق وأن ينفع بهذا
المؤلف كل مطلع عليه فإنه خير مجيب أحمد موسى الشريينى من

علماء الازهر الشريف الحنفى

١٨ - ٤ - ١٩٢٦

(الختم)

فضيلة سيدي صاحب الغرر البيضاء على العلم والفضل والادب
من لا أنسى آياديه أبداً لا بددين الشيخ عبد الوهاب السيد سالم أحد
علماء الازهر الشريف ومدرس بمعهد الزقازيق الذي تفضل فقال:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أعز العلم وألبس طالبه تاجاً حسناً وزين أهله
محلل الفضل وخص به الازكية الفطنا والصلاة والسلام على من
هو أصل لفروع العرفان وعلى آله الذين اشتروا الدار الآخرة
بيضاء التقوي وبأيعوه بيعة الرضوان « أما بعد » فقد اطلعت على
هذا الكتاب المشتمل على ما لا يدخل تحت الحساب فاذا هو
كتاب مسطور وصلت معانيه بفصل الخطاب قد أرقص النفوس
العالية وأطرب وأعرب عن مسائل أسرار الزكاة وأغرب. وجاء
بالسهل الممتنع على سواء وهدي لاستمداده من الهدي بما توضع
شذاه. أظهر ما خفي من الافكار ونشر ما طوى في مسائل فقه
الزكاة من الأسرار وأثار معالم أحكامها بمصباح مشكاته ودل على
خبائرها بما أوضحه من آياته فهو كتاب لم يسمع الدهر بمثاله ولم
ينسج مؤلف على منواله

ماذا أقول وكل وصف دونه أين الحضيض من السماك الاعزل

(ز)

فلعمري أنه لتأليف يفتخر به العاملون ولمثل هذا فليعمل
العاملون فالله در مؤلفه فلقد نسج برده بأبداع عبارته ورصع جواهر
مسائله بأبداع أشاره

من كل معنى تكاد الروح تعشقه لطفًا ويحسده القرطاس والقلم
فياله من تصنيف لم يسبق لجمع مثله سابق وفضل الله لا يختص
به سابق عن لاحق كيف لا وهو الاستاذ الجليل والفاضل النبيل
المتحلي بحلية الهدى والتقى حضرة الشيخ احمد جاب الله احد مدرسي
المدارس الأميرية لازال بدر اقباله في أوج المعالي طالعا وجعل ثمر
علمه بالنفع يانعا في ابتهاج وسرور وعز دائم وحبور آمين) قاله بضمه
الفقير عبد الوهاب السيد سالم أحد علماء الازهر الشريف
١٧ - ٦ سنة ١٩٢٥ (الختيم)

(٧)

فضيلة سيدي نابغة العلم والمكارم الشيخ محمود الخفيف حامل
دكتوراه في القضاء الشرعي وعنوانها الأول الذي تفضل فقال
عزيزي الاستاذ الجليل الشيخ أحمد جاب الله
اهديك أرق عبارات التحية وأسمى صيغ الشكر على ما بذلته
من الجهود العظيمة في وضع كتابك (الخلاصة الوافية في الاراضي
المصرية وزكاة الحنفية)

وأرجو أن تثق باعزيزي بأني حينما علمت أنك وجهت همتك

(ح)

العالية لاخراج هذا السفر اعتقدت أكيداً أنه سيبرز في احسن حله وأجمل رداء لما أعهد فيكم من سعة الاطلاع وجودة القريحه والجد والعزيمة الماضية التي لا تعرف للسآمة طريقا ولا للفتور سيلا فلما سنحت الفرصة باتمامه وتسنى لي الاطلاع عليه وجدته نافعا مفيداً جمع الأحكام الفقهية في عبارة سهلة وأسلوب دقيق وجدته خالياً من ضعف التأليف ومن التعقيد والتقصير قرن العلم بالعمل مسدداً في كل خطواته : وجدت التوفيق رائدكم والصواب قائدكم فأهنتكم بتمامه وأرجو لمواطنيكم النفع به واتمنى لكم طول البقاء ودوام السرور وختاماً تفضلوا يا عزيزي بقبول فائق احترامي

٣٠ يونيو سنة ١٩٢٧ م محمود عبد الخالق الخفيف

دكتوراه في القضاء الشرعي

كما تشرف بمطالعة وتحقيق ذلك العلم الخفان الكبير واستاذ الاجتماع الخطير مولاي حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد شاكر وكيل الازهر سابقا الذي تفضل (بعد أستيفائه نظامه هذا الذي رآه) فقال بعد تحبيز العمل والثناء عليه (أصبح الآن يجد فيه كل طالب طلبته) فلا زال سيدي (حفظه الله) للعلم موثلاً ولطلابه أبا رحيماً وللدن والشرق عاملاً كبيراً

وفقنا الله جميعاً للخير وهدانا الى سبيل الرشاد انه سميع النداء

مجيب الدعاء

الحاشية الوافية

٢٠١

الأراضي المصرية: زكاة الحنفية

تأليف

الاستاذ الشيخ احمد ابراهيم جاب الله

المدرس بالمدارس الأميرية

« حقوق الطبع محفوظة للمؤلف »

(الطبعة الاولى)

١٣٤٥ - ١٩٢٧

(كل نسخة لم تكن مختومة بختم المؤلف تعد مسروقة ويعاقب حاملها)

يطلب من جميع المكاتب الشهيرة بمصر

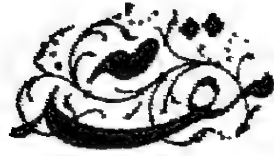
مطبعة التقدم بدرب العتبة بشارع محمد علي بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ناصر الحق ولو بعد حين القائل في كتابه الكريم
(بل تقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق) والصلاة
والسلام على سيدنا محمداً مام الأولين وتاج الآخرين وسيد المرسلين
القائل (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) وعلى آله وصحبه
الذين تابعوه على الحق فكانوا من الفائزين وسلم عليهم وعلى تابعيهم
واهدنا الى سنتهم برحمتك يا أرحم الراحمين اللهم وهبنا بقدرتك
صلابة في الحق وقوة في اليقين و (آتانا من لدنك رحمة وهىء لنا
من امرنا رشداً) (ربنا آمنا بما انزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا
مع الشاهدين) (وبعد) فلما كان الحكيم على الاراضى المصرية
(خراجية أو عشرية) عند الأئمة الحنفية قد أخذ منا نحن طلاب
العلم مأخذه من المنتصرين للحق والرافعين لواءه في مجلس كان
آية للناظرين في مبلغ حب العلم من المتعلمين فدفعتنى صولة الحق
وحركتنى نصرته الى الخوض فى هذا الموضوع واقتطاف ثماره
واجتناء لآئته مهما كان محيطة خضما ومهما انتابنى فيه من نصب
وشدة وألم على الرغم مما أنا فيه من كدّ وحمل من العمل ثقيل

فكافاني الله العليم بحسن نيتي وأعطاني وحق ذاته المقدسة فوق
بغيتي . وهداني إلى القول الفصل وفصل الخطاب من اجماع الخلفاء
الراشدين . والصحابة الأمناء على دين رب العالمين . وورثة سيد
المرسلين . وكذا أئمة المذهب الحنيف والمؤلفين الأجلاء الأعلام
وعلماء المذهب والمجتهدين ثم من بأيديهم في الأمة رفعة الحق
والهداية إليه .

فحمدته أن هداني لهذا وما كنت لا هتدى لولا أن هداني
وسميته (الخلاصة الوفية في الاراضى المصريه وزكاة الحنفية)
راجيا بذلك وجهه الكريم . والنفع به يوم لا ينفع مال ولا بنون
إلا من أتى الله بقلب سليم فأقول (وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت
واليه انيب) م
احمد ابراهيم جاب الله



(في تعريف الخراج)

الفتح

(١) قال الامام الخلاطى في كتابه (شرح مجمع البحرين)
ماخص الجامع الكبير نسخة بقلم عادي بدار الكتب العربية
نمرة ٢٧ المتوفي في رجب سنة ٦٥٢ هجرية ماياتي
لقد أجمع الأئمة على أن الأرض الخراجية هي ما فتحت عنوة
(قهرا) وأقر الامام أهلها عليها أو قسمها بين أربابها (أو صلحا) وأقر
أهلها عليها ولم ينقلوا إلى موضع آخر وكانت خراجية (لم يسلم أهلها)
لان اللائق بنير المسلمين الخراج لانه لا يحتاج الى نية . بخلاف
العشر فانه عبادة تحتاج الى نية (والنية محلها المسلم) ثم يسري هذا
الخراج بعد الفتح على كل من يملكها ولو كان مسلما لان المسلم
محل للوفاء والبقاء وان لم يكن محلا للابتداء .
ويخرج من هذا القاعدة (مكة المكرمة) فان رسول الله
صلى الله عليه وسلم فتحها عنوة ولم يضرب عليها الخراج .

(٢) قال صاحب الدر المنتقى في شرح المنتقى الامام علاء الدين (مفتى دمشق الشام) نمرة ١٨١ ورقة ٢٥٦ نسخة بدار الكتب العربية بقام عادى .

وما فتح عنوة وأقر أهله عليه أو صولحوا (خراجي) سوى مكة فانها عشرية كما تقدم خصت من ذلك بفعله عليه السلام حيث فتحها عنوة وتركها لأهلها ولم يوظف عليها الخراج - ثم قال (قلت لعلها لكونها واد غير ذي زرع فتأمل) وكذا البصرة عشرية اتفاقا والقياس ان تكون خراجية عند أبي يوسف لانها من أحد أرض الخراج ألا أنه ترك القياس بأجماع الصحابة (كما أجمعوا أن أرض مصر خراجية)

ما يتعلق بالسقى

وقال العلامة أن الهمام في كتابه (فتح القدير) ص ١٣ من الجزء الثاني نمرة ١١٣٦ بدار الكتب العربية (طبعة المطبعة الكبرى الاميرية)

الماء العشري ماء السماء وماء الآبار والعيون والبحار التي لا تدخل تحت ولاية أحد .

والماء الخراجي ماء الأنهار التي شقتها الأعاجم : وماء جيحون

وسيحون ودجلة والفرات. وقال محمد. (عشرى) لانه لا يحميمها احد
(٤) وقال الامام بن عابدين في الجزء الثاني نمرة ٩٣٩ بدار
الكتب العربية ماء الخراج ماء الانهار التي شقتها الاعاجم وكذا
سيحون وجيحون ودجلة والفرات خلافا لمحمد كما تقدم اهـ .

(٥) وقال الامام عبد الحى الشرنبلالى الخنفي في كتاب
الدرر الزاهرة في شرح البحار الزاهرة . جزء أول نمرة ١٨٣ بدار
الكتب العربية (ونجعل ما يسقى بماء معظم) (خراجية لا عشر
فيها وود لا) وفسر هذا بقوله (أقول) أى يجعل أبو يوسف مع
الامام ما يسقى بنهر عظيم كالفرات. ودجلة . وجيحون. وسيحون .
خراجية لأنها منسوبة الى الكفار (وقال محمد) هى عشرية لأنها
لا تدخل تحت الحماية وهو معنى قول المؤلف (وود لا) أى ود محمد
كلمة لا التى للنفي : انتهى

الخلاصة

ثبت من اجماع الأئمة كما تقدم ان الخراج يقوم على سببين
(أولا) الفتح كما سبق فى الاول والثاني (وخلاصته) أن كل بلد
فتحت عنوة سواء أقر الامام أهلها عليها أو قسمها بين أربابها . أو
صلحاً . وأقر أهلها عليها (أى لم ينقلوا الى بلد آخر فهى خراجية) .

أما إذا قسمها بين الغائبين فتصير عشرية . (ويستثنى) من ذلك مكة المكرمة بفعله عليه السلام . والبصرة . باجماع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فانهما عشريتان مع فتحهما عنوة كما تقدم أولا وثانيا سواء أسقيت بماء الخراج أو العشر

ثانيا - السقى بماء الخراج كما في الثالث . والرابع . والخامس - وخلاصته - . ان الماء قسمان عشري - وهو المباح للعموم بدون إشراف . أو ولاية كماء السماء والعيون . والآبار . والبحار الحرة - وخراجى - وهو ما كان للكفرة يد عليه ثم حوينااه قهراً . وهى الأنهار العظام كسيحون . وجيحون . ودجلة . والفرات . والنيل أعظم الجميع - وقال محمد - هى عشرية لأنها لا تدخل تحت الحماية (أى لا تكون هذه الأنهار خراجية عنده إلا بتحقيق الحماية الفعلية عليها . وزوالها يزيل عنها صفة الخراج) . أما الامام وأبو يوسف فيكتفيان بأصل وجودها . وزوالها لا يزيل عنها صفة الخراج أى يعتبران الاصل فقط بخلافه

أرض مصر

(١) تروى أرض مصر بماء النيل الذى يشق واديه (مصر والسودان) وهو خراجى لانه من الأنهر العظام كما تقدم عند

الامام وأبو يوسف - أما عند محمد - فإن تحققت حماية الاجنبي له بالفعل فهو خراجي عنده (وحينئذ يكون خراجيا أجماعا) وأن لم تتحقق فيكون عشريا عنده وخراجي عندهما كما تقدم وكلنا يعرف النيل المبارك . وهل الاجنبي يحميه ويشرف عليه فيكون خراجيا أجماعا - أم حراً طليقا ليس للاجنبي يد عليه فيكون عشريا عند محمد - وخراجيا عند الامام وأبي يوسف

(٢) وأما الفتح - فاني أوضحه لك كما جاء (أولا) في الجزء الاول من حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للامام السيوطي وثانيا في كتاب حماة الاسلام المذكور قبلا جزء أول وثان فيما يأتي لتبين منه كيف فتحت وكيف استقر حالها على الخراج الى اليوم فنقول :

(فتح مصر)

(تاريخ مصر للعهد الاسلامي)

اعلم أنه لما دخل عمر بن الخطاب رضي الله عنه (الجابية) من بلاد الشام في السنة الثامنة عشرة قام اليه عمرو بن العاص وخلا به وقال له فيما قال ائذن لي يا أمير المؤمنين أن أسير إلى مصر وحرصه .

علي فتحها قائلًا له أنك إن فتحتها كانت قوة للمسلمين وعونا لهم
وهي أكثر الأرض أموالاً وأهلها أعجز الناس عن القتال والحرب
فتخوف سيدنا عمر علي المسلمين من هذا الرأي وكره ذلك فلم
يزل عمرو بن العاص يعظم أمرها لدي الخليفة ويهون عليه فتحها
وينبه خاطره الشريف إلى مزارعها ومنافعها ومحاصيل أرضها وبرها
وخيرها وفيضان نيلها وحال أهلها ومن ذلك قوله في مقام آخر
(مصر) تربة غبراء وشجرة خضراء طولها شهر وعرضها عشر
يكنفها جبل أغبر ورمل أصفر يخط وسطها نهر ميمون الغدوات
مبارك الروحات يجري بالزيادة والنقصان كجري الشمس والقمر
له أوان تظهر به عيون الأرض وينابيعها حتى إذا صلح عجابه
وتعظمت أمواجه لم يكن وصول بعض أهل القرى إلى بعض
الآلاف خفاف القوارب وصغار المراكب فإذا تكاملت تلك كذلك
نكص علي عقبه كأول ما بدأ في شدته وطما في حدته فعند ذلك
يخرج القوم ليحرقوا بطون أوديته ورواييه . يبذرون الحب .
ويرجون الثمار من الرب . وقوله أيضا : بينما هي لجة بيضاء . إذا
هي زبرجدة خضراء إذا هي عنبرة سوداء . فتعالى الله الفعالم لما
يشاء . نياها عجب . وتراها ذهب . وأمرؤها جلب . وهي لمن
غلب . إلى آخر ما قال من وصف يقصر عنه العشير الخبير . حتى وافقه

سيدنا عمر وصى الله عنه على فتحها . فعقد له على أربعة آلاف رجل
وقال له سر اليها وأنا مستخير الله في سيرك وسيأتيك كتابي سريعا
بفضله تعالى فان أدركك قبل الوصول إلى أرضها وأمرتك فيه
بالانصراف عنها فانصرف راجعا . وإن انت دخلتها قبل ان يأتيك
كتابي فامض لوجهك واستعن بالله واستنصره . فلما فرغ من مقالته .
سار عمرو بن العاص في جوف الليل بجيشه ولم يشعر به احد . ثم
ان امير المؤمنين عمر استخار الله فتخوف على المسلمين من مصر
فكتب اليه كتابا يأمره فيه بالعودة هو ومن معه من المسلمين
فأدرك الكتاب عمرا وهو بالقرب من ارض مصر فتخوف ان
يكون فيه امر أمير المؤمنين بالعودة كما عهد اليه فلم يأخذ الكتاب
من الرسول بل سار حتى دخل ارض مصر ووصل قرية قريبة
من العريش فسأل عنها ف قيل له انها من ارض مصر فتناول الكتاب
وقراه على المسلمين . ثم قال لهم الستم تعلمون ان هذه القرية من
ارض مصر فقالوا بلى فقال لهم ان امير المؤمنين عهد إلى ان لحقني
كتابه ولم أدخل مصر ان ارجع وإن لم يلحقني كتابه إلا بعد
دخولها لم ارجع فسيروا على بركة الله تعالى إلى مصر . فلما بلغ
المقوقس (ملك مصر) قدوم عمرو توجه إلى الفسطاط وجهز
الجيوش وبادر إلى قتال عمرو فقاتله الروم قتالا شديداً دام نحو

شهر فهزم عمر الروم وقد كان بالاسكندرية (اسقف) للقبط . فلما بلغه قدوم بن العاص كتب الى القبط يعلمهم ان لا يكون للروم دولة وان ملكهم قد انقطع وأمرهم باستقبال عمرو فاستقبلوه وصاروا اعداء له بعد ان كانوا مقاتلين . فتقدم عمرو في الفتح حتى دخل (بليس) فنزل بها هو ومن معه فقال بعض القبط لبعض ألا تعجبون من هؤلاء القوم يقدمون على جموع الروم وهم في قلة من العدد فقال رجل منهم . ان هؤلاء القوم لا يتوجهون الى احد الا ظهروا عليه ولو قتلوا عن آخرهم . ثم ان الروم قاتلوه (بيبليس) نحو شهر حتى فتح الله عليه بفتحها . ولما دخلها وجد بها ارمانيوس بنت المقوقس عظيم القبط . فارسلها الى ابيها معززة مكرمة . فلما بلغ اباها ذلك قال ما أعظم وفاءهم وما اجل ما يدعون اليه . ثم مضى الى ام دين (منف) عند مصر القديمة وكانت عاصمة الديار المصرية فقاتلوه بها قتالا شديدا . ولما ابطأ عليه الفتح كتب الى الخليفة يستمده فأمدّه بأربعة آلاف تام ثمانية آلاف . فسار عمرو بمن معه . حتى نزل الحصن (المعروف بباب البون بمصر القديمة) فحاصروهم بالقصر حينما وقاتهم قتالا شديدا فلما ابطأ عليه الفتح ايضا كتب الى عمر بن الخطاب يستمده ثانية فأمدّه بأربعة آلاف

رجل أخرى على كل ألف (رجل) وكتب إليه أتى قد أمددتك بأربعة
آلاف رجل منهم أربعة رجال مقام الألف وهم (الزبير بن العوام)
(والمقداد بن الأسود) (وعباد بن الصامت) (وطلحة بن مخلد) واعلم
أن معك اثني عشر الفا ولا تغلب اثنا عشر الفامن قلة وكانوا قد
خندقوا حول حصنهم وجعلوا للخندق ابوابا واوثقوا الابواب
بالحديد فلما قدم المدد الثاني الى عمرو بن العاص بادرا الى القصر ووضع
عليه المنجنيق وكان عليه رجل من الروم يقال له (الاعرج) واليا
عليه وكان تحت يد المقوقس فدخل عمرو الى صاحب الحصن فتناظرا
في شيء مما هم فيه حتى استقر رأيهم على أمر فقال له عمرو أخرج
وأستشير أصحابي وقد كان صاحب الحصن أوصى الذي على الباب
إذا مر به عمرو في خروجه أن يلقي عليه صخرة فيقتله فمر عمرو
وهو يريد الخروج برجل من العرب فقال له ذلك الرجل قد دخلت
سالما فانظر كيف تخرج فرجع عمرو الى صاحب الحصن فقال له
أني أريد أن آتيك بنفر من أصحابي ليسمعوا منك مثل الذي سمعته
فقال العليج في نفسه قتل جماعة أحب إلي من قتل رجل واحد
فأرسل الى من على الباب ألا تتعرض لعمرو رجاء أن يأتي بأصحابه
فنقتلهم جميعا فخرج عمرو سالما ولما استبطأ الفتح قال الزبير أتى
أهب نفسي لله رجاء أن يفتح الله علي المسلمين فوضع سالما الى

جانب الحصن من ناحية « سوق الحمام » ثم صعد وأمرهم انهم إذا سمعوا تكبيره ان يجيئوه جميعاً فما شعروا الا والزيير علي رأس الحصن يكبر ومعه السيف فاجتمع الناس علي السلم فنهاهم عمرو من كثرتهم عليه خوفاً من كسره فصعدوا واحداً واحداً فلما اقتحم الزيير الحصن وتبعه من تبعه وكبر وكبر من معه أجابهم المسلمون من الخارج فاعتقد أهل الحصن ان العرب قد اقتحموه جميعاً ففروا هاربين فعمد الزيير وأصحابه الى باب الحصن وفتحوه ودخل المسلمون جميعاً تخاف المقوقس علي نفسه ومن معه فسأل عمرو ابن العاص أن يصالحه علي أن يعرض علي كل قبضي دينارين فاجابه عمرو إلى ذلك ثم ان المقوقس لم يأمن علي نفسه بعد ذلك فخرج هو وجماعة من أصحابه من باب القصر القبلي مستخفين فلحقوا بالجزيرة وقطعوا الجسر وكان ذلك في جري النيل وتخاف الاعرج في الحصن بعد المقوقس زمناً يسيراً ولما خاف علي نفسه ركب ومعه أهل القوة والشرف سفنهم الملتصقة بالحصن ولحقوا بالمقوقس في الجزيرة . وأجمعوا علي نقض العهد مع عمرو فأرسل المقوقس إلى عمرو . يقول له . إنكم قد ولجتم في بلادنا وأكثرتم قتالنا . وطال مقامكم في ارضنا وانتم عصية يسيرة وقد أظلمتكم الروم وجهزوا إليكم مالا طاقة لكم به من العدة والسلاح وقد أحاط بكم هذا

النيل وأنتم الآن أسارى في أيدينا فأرسلوا إلينا رجالا منكم نسمع من كلامهم لعله أن يأتني الأمر فيما بيننا وبينكم علي ما تحبون ونحب فينقطع القتال قبل أن تغشاكم جموع الروم فلا ينفع الكلام ولا تقدر عاياه واعلمكم لا تندمون إن كان هذا مخالفا لطلبكم ورجائكم فلما جاء رسل المقوقس إلى عمرو حبسهم عنده يومين وليلتين حتى خاف عليهم المقوقس فقال لأصحابه أتدرون إن العرب يقتلون الرسل بعد حبسهم ويستحلون ذلك في دينهم فقالوا هذا لا يكون وإنما أراد عمرو بذلك أن يظهر بأس المسلمين .

ثم رد عمرو مع رسله أنه ليس بيني وبينكم إلا إحدي ثلاث خصال أما دخولكم في الأسلام فنكون أخوانا . لكم مالنا . وأن أبيتم أعطيتكم الجزية عن يد وأنتم صاغرون وألا جاهدناكم بالصبر والقتال حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين .

فلما جاءت رسل المقوقس إليه قال لهم كيف رأيتموهم قالوا رأيناهم قوما . الموت أحب إليهم من الحياة . والتواضع أحب إليهم من الرفعة . ليس لأحدهم في الدنيا رغبة ولا نهمة . وإنما جلوسهم على التراب . وأكلهم على ركبهم . وأميرهم كواحد منهم . لا يعرف رفيعهم من وضعهم . ولا السيد فيهم من العبد . وإذا حضرت الصلاة لم يتخلف منهم أحد . يغسلون أطرافهم بالماء

وَيَخْشَعُونَ فِي صَلَاتِهِمْ . فَقَالَ الْمُقَوْقِسُ . وَالَّذِي يَخْلِفُ بِهِ لَوْ أَنَّ
هَؤُلَاءِ اسْتَقْبَلُوا الْجِبَالَ لَا زَالُوهَا وَلَا يَقْوَى عَلَى قِتَالِهِمْ أَحَدٌ وَلَئِنْ
لَمْ نَقْتُمْ صَاحِبَهُم الْيَوْمَ وَهُمْ مُحْصُورُونَ بِهَذَا النِّيلِ فَإِنْ يَجِيبُونَا بَعْدَ
الْيَوْمِ أَذَا مَكَّنْتَهُمِ الْأَرْضَ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ مَوَاضِعِهِمْ فَرَدَّ إِلَيْهِمُ الْمُقَوْقِسُ
رِسَالَهُ وَقَالَ ابْعَثُوا إِلَيْنَا رَسُولًا مِنْكُمْ لِنَتَحَادَّثَ فِيمَا عَسَى أَنْ يَكُونَ
فِيهِ صَلَاحٌ لَنَا وَلَكُمْ فَبَعَثَ إِلَيْهِ سَمُرُ بْنُ الْعَاصِ عَشْرَةَ مِنْ أَصْحَابِهِ
مِنْهُمْ عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَهُوَ أَحَدٌ مِنْ أَدْرَكِ الْأَسْلَامَ مِنَ الْعَرَبِ
وَطَوَّلَهُ عَشْرَةَ أَشْهُارٍ وَأَمَرَهُ أَنْ يَكُونَ مَتَكَلِّمَ الْقَوْمِ وَلَا يَجِيبُهُمْ إِلَّا
إِلَى إِحْدَى هَذِهِ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ كَمَا أَمَرَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ وَكَانَ عِبَادَةُ هَذَا أَسْوَدَ فَلَمَّا رَكِبُوا السَّفْنَ إِلَى الْمُقَوْقِسِ وَدَخَلُوا
عَلَيْهِ تَقَدَّمَ عِبَادَةُ فِيهَا بِهَذَا الْمُقَوْقِسِ لِسَوَادِهِ فَقَالَ نَحْنُ وَاعْنِي هَذَا الْأَسْوَدُ
وَقَدَّمُوا غَيْرَهُ لِلْكَلامِ فَقَالَ رِفَاقُهُ إِنْ هَذَا الْأَسْوَدُ أَفْضَلُنَا رَأْيًا وَعِلْمًا
وَهُوَ سَيِّدُنَا وَخَيْرُنَا وَالْمَقْدَمُ عَلَيْنَا وَمَرَجَعُنَا فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَقَدْ
أَمَرَهُ الْأَمِيرُ بِذَلِكَ دُونَنَا فَقَالَ لَهُ الْمُقَوْقِسُ تَقَدَّمْ يَا أَسْوَدُ وَكُنْ
بِرَفْقٍ فَإِنِّي أَهَابُ سَوَادَكَ وَإِنْ اشْتَدَّ كَلَامُكَ أَزْدَادَتِ هَيْبَتُكَ
فَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ وَقَالَ قَدْ سَمِعْتُ مَقَالَاتَكَ وَإِنْ فِيمَنْ خَلَفْتَ مِنْ أَصْحَابِي
أَلْفَ رَجُلٍ أَسْوَدَ وَكُلَّهُمْ أَشَدُّ مِنِّي سَوَادًا وَأَفْظَعَ مَنْظَرًا وَلَوْ رَأَيْتَهُمْ
كَانْتُ أَهْيَبُ لَهُمْ مِنِّي وَإِنِّي قَدْ وَلَّيْتُ وَأَدْبَرْتُ شَبَابِي وَإِنِّي مَعَ ذَلِكَ

بحمد الله ما أهاب مائة رجل من أعدائي لو استقبلوني جميعا وكذلك
أصحابي وذلك رغبة منافي الجهاد لله تعالى وابتغاء رضوانه وليس
غزونا لعدونا ممن حارب الله ورسوله رغبة في الدنيا ولا طلبا للاستكثار
منها إلا أن الله قد أحل ذلك لنا وجعل ما غنمنا من ذلك حلالا لنا
ولا يبالى أحدنا إن كان له قنطار من ذهب أم كان لا يملك إلا درهما
لأن غاية كل منا من الطعام أكلة يأكلها يسد بها جوعته وشملة يلتحفها
فإن كان أحدنا لا يملك سوى ذلك كفاه وإن ملك قنطارا من ذهب
أنفقه في طاعة الله تعالى واقتصر على هذا لأن نعيم الدنيا ورخاءها ليس
برخاء إنما النعيم والرخاء في الآخرة بهذا أمر ربنا ونيينا وعهدنا
ألا نكون همة أحدنا في الدنيا إلا فيما يمسك به جوعته ويستتر به
عورته وتكون همته وشغله في رضا ربه جل وعلا وجهاد عدوه فلما
سمع المقوقس ذلك منه قال لمن حوله هل سمعتم مثل كلام هذا الرجل
لقد هبت منظره فكان كلامه لدي أهيب إن هذا وأصحابه أخرجهم
الله لخراب البلاد وما أظن ملكهم إلا سيتغلب على الأرض كلها ثم
أقبل المقوقس إلى عبادة وقال أيها الرجل قد سمعت مقالتك وما
ذكرت عن نفسك وأصحابك ولعمري ما بلغتم هذا إلا بما ذكرت
ولا ظهرت على من ظهرت عليه إلا لجهنم لدنيا ورغبتهم فيها وقد

آلينا لقتالكم من جميع الروم بما لا يحصى عدده قوم معروفون
بالنجدة والشدة ممن لا يبالي أحدكم بمن لقي ولا من مقاتل وانا
لنعلم أنكم لن تقبوا عليهم ولن تطيقوهم لضعفكم وقلتكم وقد أقسم
بين ظهرائنا شهراً وأنتم في ضيق وشدة وقلة من الميش ونحن
لهذا نشفق عليكم وتطيب أنفسنا أن نصالحكم على أن تفرض
لكل رجل منكم دينارين ولا أميركم مائة دينار وخليفتكم ألف
دينار فتقبضونها وتنصرفون الى بلادكم قبل أن يغشاكم مالا قوة
لكم عليه فقال له عبادة يا هذا لا تفرنك نفسك وأصحابك أما ما
تخوفنا به من جمع الروم وكثرتهم وانا لا نقوى عليهم فلمعري ما
هذا الذي يخوفنا ولا يضعف من قوة يقيننا ان كان ما تقوله حقا
فذلك والله أرغب ما يكون لنا في قتالهم لان فيه اعزازاً لنا عند
ربنا اذا قدمنا عليه وأن قتلنا في سبيله عن آخرنا كان ذلك أمكن
لنا في رضوانه وجنته وما من شيء أقر لأعيننا ولا أحب إلينا من
ذلك وإنا منكم حينئذ على إحدى الحسنين أما أن تعظم لنا الغنيمة
في الدنيا أن ظفرنا بكم أو غنيمة الآخرة أن ظفرتم بنا وانها لأحب
الغنيمتين لدينا بعد الجهاد منا اذ يقول الله لنا في كتابه (ولئن قتلتم
في سبيل الله أو متم لغفرة من الله ورحمة خير مما يجمعون) ويقول

(كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين) وما منا الا ويدعو ربه صباحا ومساءً أن يرزقه الشهادة ولا يردّه الى بلده ولا الى أهله وولده ولا همّ له فيما خلفه حيث استودع ربه وبلده وأهله وولده ووهب نفسه للجهاد في سبيل ربه وأما ظنك اننا في ضيق وشدة من معاشنا وحالنا فنحن في أوسع السعة ولو كانت الدنيا كلها لنا ما أردنا لانفسنا منها أكثر مما نحن فيه فبين لنا ما الذي تريد فليس لكم عندنا إلا خصلة من ثلاث كما امرني بذلك الامير وبها أمره أمير المؤمنين وهو عهد رسول الله ﷺ من قبل الينا أما إن اجبتم الى الاسلام الذي لا يقبل الله غيره ديننا وهو دين انبيائه ورسله وملائكته الكرام وقد أمرنا الله ان نقاتل من خالفه ورغب عنه حتى يدخل فيه فان فعل كان له مالنا وعليه ما علينا وكان اخانا في دين الله لا نستحله فان قبلت ذلك انت وأصحابك فقد سعدتم في الدنيا والآخرة ورجعنا عن قتالكم ولا نستحل أذاكم ولا التعرض لكم وإلا فأدوا لنا الجزية عن يد وأنتم صاغرون نعماملكم على شيء نرضاه معكم في كل عام يبقى ما بقينا وبقيتم نقاتل عنكم من اعتدي عليكم في أنفسكم وأرضكم وأموالكم تقوم بذلك عنكم إذ كنتم في ذمتنا وكان لكم به عهد الله علينا وإن أيتّم فليس بيننا وبينكم إلا المحاكمة بالسيف حتى

نموت عن آخرنا أو نصيب ما نريد متكم هذا ديننا الذي ندين
الله عليه وليس لنا دين سواه فانظروا ماذا تفعلون فقال المقوقس
هذا طلب ما لا يكون تريدون ان أخذونا عبيداً لكم فلا كانت
الدنيا فقال عبادة هو ذلك فاختر ما شئت فقال المقوقس أفلا تجيبونا
إلى خصلة غير هذه الثلاث فرفع عبادة يده فقال لا ورب السماء
ما لكم عندنا غير واحدة فيها فاختروا لانفسكم فقال المقوقس
لاصحابه قد فرغ القول فماذا ترون فقالوا اما دخولنا في دينهم فهذا
لا يكون ولا نترك دين المسيح بن مريم وندخل في دين لا نعرفه
وإما أن نكون عبيداً لهم فالموت خير منه لو رضوا منا ان نضعف
لهم ما أعطيناهم مراراً كان أهون علينا فقال المقوقس لعبادة قد أبي
القوم فراجع صاحبك على ان نعطيكم في مرتكم هذه ما تمنيتم
وتصرفون فقام عبادة وأصحابه فقال المقوقس لاصحابه أطيعوني
وأجيبوا القوم إلى طلبهم فوالله ما لكم بهم من طاقة وإن لم تجيبوهم
اليوم طوعاً فستجيبونهم بعد اليوم كرها فقالوا أي خصلة نجيبهم
اليها فقال أما دخولكم في دينهم فلا أمركم به واما قتالهم فلا طاقة لكم
ولا صبر كصبرهم فلم يبق سوى الثالثة قالوا أتكون لهم عبيداً فقال
تكونون عبيداً مسليطين في بلادكم آمنين على أنفسكم واما أموالكم
وذرايركم خير من فنائكم عن آخركم أو تكونوا عبيداً وتباعوا

وتمزقوا في البلاد قالوا فالموت خير لنا من ذلك ثم قطعوا الجسرين
الفسطاط والجزيرة وكان بالقصر جمع كبير من الروم والقبط فأخذ
المسلمون في حصارهم حتى ظفروا بهم فقتلوا فريقا وأسروا كثيرا
وانحازت السفن إلى الجزيرة وصار الماء محدقا بالمسلمين من كل
جهة فلم يقدرُوا على النفاذ والتقدم إلى الصعيد أو غيره من المدن
والقرى فقال المقوقس لأصحابه ألم أعلمكم هذا وخافه عليكم فوالله
لتجيبونهم إلى ما أرادوا طوعا أو لتجيبينهم إلى ما هو أعظم منه
كرها فاطيعوني قبل أن تندموا فلما رأوا ما رأوا وسمعوا ما قال
اذعنوا للجزية ورضوا بها على شرط أن يكون ذلك معروفا لهم
وأرسل المقوقس إلى عمرو بن العاص أي لم ازل حريصا على إجابتك
إلى خصلة من تلك الخصال الثلاث وما زلت أرغب في ذلك الروم
والقبط وهم يمتنعون حتى عرفوا نصحي ورجعوا إلى قولي فأعطني
أمانا اجتمعنا وانت في نفر من أصحابي ونفر من أصحابك فأن
استقام الأمر بيننا ثم لنا ذلك جميعا وإلا رجعنا إلى ما كنا عليه
فاستشار عمرو أصحابه فقالوا لا تجيبهم إلى شيء من الصلح أو الجزية
حتى يفتح الله علينا بالبلاد جميعا وتصير فينا لنا وغنيمة كما صار
لنا القصر وما فيه فقال لهم عمرو لقد علمتم ما عاهدني عليه أمير
المؤمنين في عهده أن أجيبهم إلى إحدى هذه الخصال الثلاث وإن

أقبل منهم ذلك وقد حال الماء بيننا وبين ما نبغى من الفتح والقتال.
فاصطلحوا على أن تفرض على كل قبلى فى جميع بلاد مصر من أعلاها
إلى أسفلها دينارين شريفهم ووضيعهم ممن بلغ الحكم منهم وليس
على الشيخ العاني ولا الطفل الذى لم يبلغ الحلم ولا على النساء شيئاً
وان للمسلمين أن ينزلوا لجماعتهم حيث نزلوا ومن نزل عليه ضيف
من المسلمين أو أكثر كان له ثلاثة أيام وإن لهم أرضهم وأموالهم
لا يتعرض لهم فيها أحد ماداموا قائمين بما فرض عليهم فسمع
أصحاب عمرو هذا الكلام ورضوا به واعلم المقوقس بذلك فقبل
القبط خاصة هذه الشروط وأحصوا عدد الذين بلغوا منهم سن الجزية
خاصة بواسطة شرفائهم بعد أخذ الميثاق عليهم فباغوا ستة آلاف نفس
فكانت الجزية عليهم يومئذ اثني عشر ألف دينار فرضا عليهم فى كل
سنة وقيل بلغت عدتهم ثمانية آلاف وطلب المقوقس من الروم
إما الإقامة بمصر على مثل ما فرض على الأقباط وإما الخروج منها
إلى أرض الروم بشرط أن يكتب بذلك إلى ملكها ويحيطه بما قيل
فان قبله جاز عليهم وإلا كانوا جميعاً على ما كانوا عليه فلما كتب له
بذلك كتب إليه ملك الروم يقبح رأيه ويقول له إنما أناك من العرب
اثني عشر ألفاً وعندك بمصر ما لا يحصى من القبط فان كره القبط
القتال وأحبوا أداء الجزية إلى العرب واختاروهم علينا فعندك من

الروم بمصر والاستندرية أكثر من مائة ألف ومعهم العدة والقوة
والسلاح (والعرب على ما هم عليه من الضعف كأكلة واحدة لك
انت والروم فناهضهم القتال ولا يكن لك رأى غير ذلك وكتب
بمثل ذاك الى جماعة الروم ايضا فلما رأى المقوقس كتابه قال والله
إن العرب على قلتهم وضعفهم اشد وأقوى منا على كثرتنا وقوتنا
فإن الرجل الواحد منهم ليعادل مائة رجل منا لأن الموت أحب
اليهم من الحياة يقاتل الرجل منهم وهو مغرم بالموت يتمنى ألا
يرجع الى بلده وأهله وولده ويرون أن لهم اجرا عظيما فيمن يقتلونه
منا ويقولون إنهم ان قتلوا دخلوا الجنة وليس لهم رغبة في الدنيا
ولا لذة الا على قدر بلغة العيش من الطعام واللباس ونحن قوم نكره
الموت ونحب الحياة ولذا انها فكيف نستقيم نحن وهؤلاء وكيف
صبرنا معهم واعلموا معشر الروم أنى لا أخرج مما دخلت فيه
وصالحت العرب عليه وانكم سترجعون غداً الى قولى ورأى
وتتمنون لو كنتم أطعمتموني لاني قد عرفت ورأيت ما لم يعلمه ملك
الروم ولم يره ويحكم اما أن برضى أحدكم أن يكون آمنا في دهره على
نفسه وماله وولده بدينارين في السنة ثم اقبل المقوقس الى عمر ابن
العاص وقال له ان الملك قد كره ما فعلت وعجزني وكتب الى وإلى
جماعة الروم الا ترضى بمصالحتك وأمرهم بقتالك حتى يظفروا بك

أو تظفر بهم ولم اكن لاخرج مما دخلت فيه وعاهدتك عليه وإنما
سلطاني على نفسي ومن أطاعني وهم الذين قد تم الصلح بينك وبينهم
ولم يأت من قبلهم تقض وأنا متم لك على نفسي والقبط متمون
على انفسهم على الصلح الذي عاهدتهم عليه واما الروم فأنا منهم
بريء وأطلب منك ان تعطيني منك ثلاث خصال فقال عمرو وما
هن فقال الا تنقض بالقبط وادخلني معهم وألزمني ما لزمهم وقد
اجتمعت كلمتي وكلمتهم على ما عاهدتك عليه فهم يتمون لك على ما
نحب واما الثانية فان سألك الروم بعد اليوم صلحا فلا تصالحهم
حتى تجعلهم فيئا وعبيداً فانهم لذلك أهل لاني نصحتهم فاستغشوني
ونظرت لهم فاتهموني وأما الثالثة فاني أطلب منك ان انا مت ان
تدفنوني في ابي حنش بالاسكندرية فأجابه عمرو بن العاص إلى
ما طلب على ان يضمنوا له الجسرين جميعا وقيموا له الضيافة
والانزال والاسواق والجسور ما بين القسطاط إلى الاسكندرية
ففعلوا وصارت لهم القبط أعوانا كما جاء في الحديث وأما الروم فانهم
أستعدوا للقتال واجتمعوا له وقدم اليهم من أرض الروم عدد كثير
والتقوا (بسلطيس^(١)) فاقتتلوا بها قتالا شديداً وهزمهم الله بها
ثم التقوا بالكريون^(٢) واقتتلوا بها بضعة عشر يوما وكان عبد الله

ابن عمرو على المقدمة وحامل اللواء يومئذ وزاد أن تولى عمرو
ابن العاص وصلى عمرو يومئذ صلاة الخوف ففتح الله على المسلمين
وقتلوا من عدوهم مقتلة عظيمة واتبعوهم حتى بلغوا الاسكندرية
فتحصن بها الروم وكانت عليهم حصون لا ترام حصن دون حصن
ونزل المسلمون بين الحلوة الى قصر طارس الى ماوراء ذلك وكان
معهم رؤساء القبط يمدونهم بما يحتاجون اليه من الاطعمة والعلوفة
ورسل ملك الروم تختلف إلى الاسكندرية في المراكب بمادة الروم
وكان ملكهم يقول أن ظفرت العرب بالاسكندرية ففي ذلك القضاء
علي ملك الروم لانه ليس للروم كنائس غير كنائس الاسكندرية ولا
اعظم منها وانما كان عند الروم حين غلبت العرب على الشام بالاسكندرية
فقال الملك لئن غلبوا علي الاسكندرية فقد هلكت الروم وانقطع
مايكها فأمر بجهازه لخروجه الى الاسكندرية ليباشر القتال فيها
بنفسه اعظاما لها وأمر ان لا يتخلف عنه احد من الروم ويقول ما بقى
للروم بعد الاسكندرية حرمة فلما فرغ من جهازه صرعه الله فأماته
وكفى لله المسلمين مؤونته وكان موته سنة تسعة عشر وقال الليث
ابن سعد مات هرقل في سنة ٢٠ فكسر الله بتوته شوكة الروم
فرجع كثير ممن توجه الى الاسكندرية وانتشرت العرب عند ذلك
وألحت بالقتال على اهل الاسكندرية فقاتلوهم قتالا شديدا وحاصروا

الاسكندرية تسعة اشهر بعد موت هرقل وخمسة قبل ذلك وفتحت
يوم الجمعة مستهل المحرم سنة عشرين وروى ابن عبد الحكم ان عمراً قام
محاصراً الاسكندرية عدة اشهر فلما بلغ ذلك عمر بن الخطاب قال
ما ابطأ الفتح عليهم إلا لما احدثوه فكتب إلى عمرو كتاباً يأمره فيه
ان يجمع الناس يوم الجمعة عند الزوال ثم يتطهرون ويصلون ركعتين
ويألون الله تعالى الفتح والنصر ففعلوا بعد قراءة الكتاب عليهم
فنصرهم الله وفتح عليهم وهزموا الروم وفتحوا الاسكندرية وتفرق
الروم في البر والبحر فترك عمرو بالاسكندرية الف رجل من اصحابه
ومضى هو ومن معه في طلب من هرب في البر فعلم بخروجه من هرب
في البحر فرجعوا إلى الاسكندرية وقتلوا من كان فيها من
المسلمين إلا من هرب منهم فبلغ ذلك سيدنا عمرو ففكر راجعاً
وفتحها واقام بها فكتب إلى سيدنا عمر بن الخطاب يخبره بذلك
فقبض رأيته وأمره بالاقامة فيها ثم انه احصى من قتل من المسلمين
في فتح الاسكندرية فكان اثنين وعشرين رجلاً وقد اختلف العلماء
لذلك في فتح مصر وهل فتحت صلحا او عنوة فمن قال انها فتحت
صلحا ابن عبد الحكم برواية عن يزيد بن حبيب أنه قال فتحت
مصر كلها صلحا إلا الاسكندرية فقد فتحت عنوة وروى عبد الملك
ابن مسامة بسنده عن عون بن قحطان قال انه كان لبعض قرى

من مصر عهد منهن أم دين (١) وقال يحيى بن أيوب وخالدين حميد
فتح الله أرض مصر كلها بإصلاح إلا الاسكندرية وثلاث قريات
ظاهروا الروم على المسلمين وهن سلطيس ونصيل وباهيت وممن
قال إنها فتحت عنوة ابن عبد الحكم بسنده عن أبي هبيرة أن
مصر فتحت عنوة وقال أيضا بروايته عن عبد الرحمن بن زياد بن
أنعم قال سمعت أشياخنا يقولون إن مصر فتحت عنوة بغير عهد
ولا عقد وقال أيضا بسنده عن عروة إن مصر فتحت عنوة وقال
عبد الملك بن مسلمة بسنده عن أبي فتيان أنه سمع عمرو بن العاص
وهو وال على مصر يقول وهو علي المنبر لقد قعدت (٢) مقعدي
هذا وما لأحد من قبض مصر على عهد ولا عقد إلا أهل (أنطابلس)
فإن لهم عهدا يوفى إليهم إن شئت قتل وإن شئت خست وإن
شئت بعث (وأخرج ربيعة بن عبد الرحمن بن عمرو بن العاص
أن مصر فتحت بغير عهد ولا عقد وأن عمر بن الخطاب حبس
درهما (٣) وصرها أن يخرج منه شيء نظرا للإسلام وأهله وعن
الصلت بن أبي عاصم أنه قرأ كتابا لعمر بن عبد العزيز إلى عامله
بمصر حيان بن شريح أن مصر فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد

(١) وتسمى منف (٢) كما ورد بكتاب حماة الاسلام السابق جزء
أول ص ٥٢ (٣) إرادها

وممنهم من قال ان بعضها فتح صلحا وبعضها عنوة قال ابن عبد الحكم
بسند عن ابن شهاب قال كان فتح مصر بعضها بعهد وذمة وبعضها عنوة
فجعلها عمر بن الخطاب كلها ذمة وحملهم على ذلك فمضى ذلك فيهم
إلى اليوم

الخلاصة

لقد ثبت من كل ما تقدم أن مصر خراجية بسقيها وفتحها
وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب على أهلها الخراج وحملهم
إليه وأليك الآتى لتزداد ثقة واقناعا

وضع الخراج على مصر

الوارد في ذلك

(١) جاء في كتاب حماة الاسلام جزء أول صفحة (١٠٣)
الطبعة الأولى بمطبعة - اللواء بباب اللوق بمصر سنة ١٣١٨ هجرية
في تاريخ أمير المؤمنين عثمان بن عفان ما يأتي :
أما مصر فقد كان فيها فاتحها عمرو بن العاص فجعله سيدنا
عثمان واليا علي الجند وولى عبد الله بن سعد (خراجها) فلم يتفقا
فجمع سيدنا عثمان لابن سعد (الخراج والجند) وعزل بن العاص
عنها - إلى آخره

(٢) جاء في نفس الكتاب السابق صفحة ١٢٩ جزء أول في تاريخ أمير المؤمنين الأمام عليّ كرم الله وجهه ما يأتي في كتابه إلى عامله علي مصر (مالك بن الحارث الأشر) وعهده إليه حينما ولاه مصر (جباية خراجها وجهاد عدوها واستصلاح أهلها وعمارة بلادها) وبعد أن أمره بتقوى الله وإيثار طاعته وإتباع ما أمر الله في كتابه من فرائضه وسننه التي لا يسعد أحد إلا باتباعها ولا يشقى إلا مع جحودها وإضاعتها وأن ينصر الله سبحانه وتعالى بقلبه ويده ولسانه فإنه جل اسمه قد تكفل بنصر من نصره وأعزاز من أعزاه إلى أن قال في نفس كتابه في صفحة ١٣٣ ما يأتي:

فالجنود بأذن الله حصون الرعية ووزين الولاية وعز الدين وسبل الأمن وليس تقوم إلا بهم ثم لا قوام للجنود إلا بما يخرج الله لهم من الخراج الذي يقوون به في جهاد عدوهم ويعتمدون عليه فيما يصلحهم ويكون من وراء حاجتهم ثم لا قوام لهذين الصنفين إلا بالصنف الثالث من القضاة والعامل والكتاب لما يحكمون من المعاهد (المعاهد) ويجمعون من المنافع ويؤتمنون عليه من خواص الأمور وعوامها إلى آخره

إلى أن قال في نفس كتابه في صفحة ١٣٦ من الكتاب عينه ما يأتي :

وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فان في صلاحه وصلاحهم
صلاحاً لمن سوامهم ولا صلاح لمن سوامهم إلا بهم لان الناس كلهم
عيال على الخراج وأهله وليكن نظرك في أمر الارض أبلغ من
نظرك في استجلاب الخراج لان ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن
طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد ولم يستقم
أمره إلا قليلاً فان شكوا ثقل أو علة أو انقطاع شرب أو بالة^(١)
أو حالة أرض اغتمرها غرق إذا أجحف بها عطش خففت عنهم بما
ترجو أن يصلح به أمرهم ولا يشغلن عليك شيء خففت به المؤونة
فانه يدخر يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك مع
استجلابك حسن ثنائهم ونجحك باستفاضة العدل فيهم معتمداً
أفضل قوتهم بما زخرت عندهم من إجمامك (إراحتك) لهم والثقة
منهم بما عودتهم من عدلك عليهم في رفقتك بهم فربما حدث من
الامور ما إذا عولت فيه عليهم من بعد احتملوه لطيبة أنفسهم به
فان العمران يحتمل ما حملته وإنما يؤتي خراب الارض من إعواز
أهلها وإنما يعوز أهلها لاشراف أنفس الولاة على الجمع وسوء ظنهم
بالبقاء وقلة انتفاعهم بالعبر - الى آخر ما جاء في كتابه الكريم
(٣) كذلك قال الامام ابن نجيم الحنفى في رسالته التحفة

(١) البالة ما يبلى الارض (كالمطر)

المرضية في الاراضي المصرية) ضمن رسالته (الزينية) في فقه
الحنفية المحفوظة بدار الكتب العربية المصرية تحت نمرة ٤٧٩
خصوصية وذكر العلامة الشُّمْنِي في (شرح النقاية) معزيا إلى
ابن السعود في الطبقات

ان مصر افتتحت عنوة على يد عمرو بن العاص ثم صالحهم على الجزية
في رقابهم والخراج على أراضيتهم انتهى ثم قال فقد اتفقوا على أن مصر
خراجية بوضع عمر رضى الله عنه وانما اختلفوا هل فتحت صلحا أو
عنوة ولا أثر له (أى لهذا الخلاف) في كونها خراجية لأنها تكون
خراجية اذا لم يسلم أهلها سواء فتحت عنوة ومُنَّ على أهلها بها
أو فتحت صلحا ووضعت الجزية عليهم كما صرح به في الخلاصة
وغيرها (قال في الهداية) ومكة مخصوصة من هذا فان رسول الله
ﷺ فتحها عنوة وتركها لأهلها ولم يوظف عليها الخراج ثم اتفق
أئمة الحنفية رحمهم الله على أن الامام إذا فتح بلدة عنوة أو أقر أهلها
عليها ووضع الخراج على أراضيتهم فانهم يملكون الارض ويصح
منهم سائر التصرفات من بيع وهبة ووصية وإجارة وأعارة ووقف
سواء كان المتصرف باقيا على الكفر أم أسلم وأن الخراج لا يسقط
بالاسلام ولا بالبيع من مسلم بل يجب الخراج على المشتري لا خلاف
بينهم فيما ذكرناه وكذا اتفقوا على أنها تورث عنه (ولذا وجب الخراج

في الاراضى الخراجية على اربابها إلى ألا يبقى منهم أحد ثم ينتقل الملك الى بيت المال . فاذا اختار الساطان استغلالها فإنه يؤجرها ويأخذ اجرتها من المستأجر لبيت المال وإذا اختار بيعها فله ذلك إما مطلقاً أو لحاجة كما بيناه انتهى

(٤) وصرح في فتح القدير بأن المأخوذ من الاراضى المصرية الآن (بدل اجارة) لاخراج ألا تري أن الارض ليست بمملوكة للزراع - وهذا بعد ما قلنا أن أراضى مصر خراجية انتهى ثم قال كأن لموت المالكين شيئاً فشيئاً وعدم أخلاف ورثة لهم صارت لبيت المال انتهى

ثم قال فالحاصل أن أرض مصر خراجية في الاصل كما صرح به في الهداية فقال وعمر رضى الله عنه حين افتتح السواد وضع الخراج عليها بحضور من الصحابة رضى الله عنهم كما وضع على مصر حين افتتحها عمرو بن العاص رضى الله عنه - وكذا أجمعت الصحابة على وضع الخراج على سواد مصر (أي قراها) حين افتتحت صلحاً على يد عمرو بن العاص رضى الله عنه

(٥) وقال شيخ الاسلام خير الدين الرملى في فتاويه (إن أرض العراق والشام ومصر عنوية خراجية تركت لاهلها الذين قهروا عليها

(٦) وقال صاحب الدر نافع عن الفتح أن (الاراضى المصرية مملوكة لاهلها (أربابها) والمأخوذ منها خراج (لا أجره لانها خراجية في أصل الوضع انتهى

(٧) وللعلامة الشمني في رسالته (النصوص المرضية : في الاراضى المصرية) التى تشتمل على نصوص عشرة تنص كلها على أن أرض مصر خراجية ملكاً لأربابها وتورث عنهم كغيرها من مخلفاتهم لا فرق بين الذكور والانتى (فى الأخذ لا فى النصيب) إلى أن قال : ونخصيص الذكور دون الاناث (بطين الفلاحة) خصلة جاهلية أبطلها الله سبحانه وتعالى بآيات الموارث

(٨) وقال الامام ابن عابدين فى كتابه السابق فى المقدمة جزء ثالث صفحة ٢٨٠ ما يأتى :

والحاصل فى الاراضى الشامية والمصرية ونحوهما ان ما علم كونه لبيت المال منها بوجه شرعى فحكمه ما ذكره الشارح (فى الفتح) أى المأخوذ منه (بدل إجارة) لا خراج وما لم يعلم فهو ملك لأربابه والمأخوذ منه خراج لا أجره لانه خراجى فى أصل الوضع : فاغتنم هذا التحرير فانه صريح الحق الذى يعرض عليه بالنواجز وإنما أطلت فى ذلك الكلام لاني لم أرَ من تعرض لذلك هنا بل تبعوا المحقق السكال فى ذلك (والحق أحق أن يتبع)

على أن الخراج وبديل الاجارة معنى واحد
ولذا قال العلامة ابن نجوم في رسالته (التحفة المرضية)
المذكورة قبلا ما يأتي :

الخراج كما صرحوا به يجب في الذمة لا في الخارج بدليل
أنه يجب فيه التمكن من الزراعة كبديل الاجارة إلا أن بينهما فرقا
ذكره في النهاية وهو أن بدل الاجارة يجب شيئا فشيئا بحسب
حدوث المنافع (موسم الزراعة والحصاد) بخلاف الخراج

الخلاصة

نرى من كل ما تقدم اجماع الخلفاء الراشدين والأئمة المجتهدين
وعلماء المذهب متقدمين ومتأخرين على ونزع الخراج على أرض
مصر بما لا يدع مجالا لشك أو ريب - وبديل الاجارة - كالخراج
يتعلق بالذمة لا بالخارج وإن وجب شيئا فشيئا بحسب حدوث
المنافع (مواسم الزراعة) بخلاف الخراج فيجب دفعة واحدة

ملكية أرض الخراج

مبحث

لما كان للملكية ارتباط بالخراج لانها من آثاره اضطررت الى البحث فيها تنميًا للفائدة فأقول :

الوارد في ذلك

أولاً : قال مولانا شيخ الاسلام خير الدين الرملي : ان العلماء أجمعوا على ان الاراضي الخراجية مملوكة لاهلها فيجوز بيعها ووقفها وتورث عنهم ويشفع فيها . الى أن قال والمتون والشرح والفتاوى قاطبة صرحوا بذلك انتهى

ثانياً : ونص في النهاية على الهداية : اتفق الأئمة الحنفية على ان الاراضي الخراجية مملوكة لاهلها - وحكى هذا بعينه الشيخ عبد الفنى النابلسي في شرحه على الطريقة المحمدية

ثالثاً : قال العلامة ابن عابدين في كتابه المذكور في المقدمة جزء ثالث صفحة ٣٧٧ ما يأتي : وأرض السواد (أي قرى الشام) وكذا كل أرض فتحت عنوة وأقر أهلها عليها أو صولحوا ووضع الخراج على أراضيهم فهي مملوكة لهم (در منتقى)

النتيجة

يتضح مما تقدم اتفاق أئمة المذهب على أن كل بلدة فتحت
عنوة وأقر أهلها عليها . ووضع الخراج على أراضيهم فأنهم يملكونها
وتصح منهم سائر التصرفات الشرعية من بيع ورهن وهبة وإجارة
وإعارة ووقف إلى آخره (مهما كان مالسكها) لأن الخراج يؤيد
الملك المطلق ويجب في الذمة بخلاف العشر فلا يؤيد الملك إذ
يجب على المستأجر والمرتهن لتعلقه بالخارج فقط لا بالمالك :

أرض مصر

لما كانت أرض مصر هي المرادة بهذا البحث أردت تطبيق
حكم الملكية السابق عليها فأقول :

(بحث في الاراضى المصرية)

الوارد فيها

١ - قال ابن عابدين في كتابه المذكور في المقدمة جزء
ثالث صفحة ٢٧٧ وكذا أرض الشام ومصر فتحت عنوة على الصحيح
وأقر أهلها عليها بالخراج فقد قال أبو يوسف في كتاب الخراج
وهذه الارضون إذا قسمت بين الغائمين فهي أرض عشرية وإن
تركها الامام في أيدي أهلها الذين قهروا عليها فهو حسن . فان

المسلمين افتتحوها أرض العراق والشام ومصر ولم يقسموا شيئا بل وضع عمر عليها الخراج وليس فيها خمس فيجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها بالرهن والذبة لان الامام اذا فتح أرضا عنوة له أن يقر أهلها عليها ويضع عليها الخراج وعلى رؤوسهم الجزية فتبقى الارض مملوكة لأهلها انتهى

٢ - وقال في الدر المنتقى وتورث عنهم إلى ألا يبقى منهم أحد فينتقل الملك منهم إلى بيت المال الخ

٣ - وقال أيضا في صفحة ٢٨٠ من كتابه المذكور ما يأتي : -
فاذا كانت مملوكة لأهلها كما تقدم فمن أين يقال انها صارت لبيت المال لاحتمال أن أهلها كلهم ماتوا بلا وارث فان هذا الاحتمال لا ينفي الملك الذي كان ثابتا وقد سمعت التصريح في المتن تبعاً للإدعاء بأن أرض سواد العراق مملوكة لأهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها وكذلك أرض مصر والشام كما سمعته وهذا على مذهبنا ظاهر وكذا عند من يقول انها وقف على المسلمين فقد قال الامام السبكي ان الواقع في هذه البلاد المصرية والشامية انها في أيدي المسلمين فلا شك انها لهم إما وقفا وهو الاظهر من جهة عمر رضي الله عنه وإما ملكا وإن لم يعرف من انتقل منهم إلى بيت المال فان من بيده شيء لم يعرف من انتقل منه اليه يبقى في

يده ولا يكلف بينة إلى أن قال ومن وجدنا في يده أو ملكه مكانا منها فيحتمل أنه أحي أو وصل اليه وصولا صحيحا انتهى

- ٤ - وقال المحقق ابن حجر في فتاواه الفقهية بعد نقله كلام السبكي (السابق) وهذا صريح في أنا نحكم لذوى الاملاك والاقواف ببقاء أيديهم على ما هي عليه ولا يضرنا كون أصل الاراضى ملكا لبيت المال أو وقفا على المسامين لأن كل أرض نظرنا اليها بخصوصها لم يتحقق فيها أنها من ذلك الوقف ولا الملك لاحتمال انها كانت مواتا وأحييت وعلى فرض التحقق أنها من بيت المال فإن استمرار اليد عليها والتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم أو النظر فيما تحت أيديهم الأ زمان المتطاولة قرائن ظاهرة على اليد المفيدة لعدم التعرض لمن هي تحت أيديهم وعدم انتزاعها منهم انتهى

- ٥ - ثم قال السبكي ولو جوزنا الحكم برفع الموجد المحقق (وهو اليد) بغير بينة بل بمجرد اصل المستصحب للزم تسليط الظامة على ما في أيدي الناس انتهى

- ٦ - ثم قال ابن حجر بعد كلام طويل إذا تقرر ذلك بان لك والتضح اتضاحا لا تبقى معه ريبة أن الاراضى التى كانت في ايدي الناس بمصر والشام المجهول انتقالها اليهم تقر في أيدي أربابها ولا يتعرض لهم فيها بشيء أصلا (صفحة ٢٧٩)

وقال في صفحة ٢٨٠ منه أيضا ما يأتي :
لان الائمة إذا قالوا في الكنائس المبنية للكفر أنها تبقى ولا
يتعرض لها عملا بذلك الاحتمال الضعيف (أى كونها كانت في
برية واتصلت بها عمارة المصر) فأولى ان يقولوا ببقاء تلك الاراضى
التي انتقلت اليهم بوجه صحيح : انتهى

النتيجة

تبين من جميع ما تقدم من الحجج والبراهين ملكية الاراضى
المصرية لاربابها ثم لذراريهم من بعدهم وهكذا - ولو اضعى ايديهم
بطول العهد وعدم معرفة من انتقلت منه ولا يكاف بينة على ذلك
دون أن تنتقل ملكيتها لبيت المال كما تقدم بجلاء وإسهاب ولما تأيد
وتأكد من قبل من أنها خراجية اجماعا اذا الخراج يستلزم الملكية

ملاحظه

أمامنا عدا جميع ما تقدم دليل يتكرر كل سنة تراه العيون
على خراجية الاراضى المصرية تشترك في الاعتراف به وفى تأييده
وإعلانه الهيئتين (الدينية والحكومية) فى احتفال رسمى مهيب
تحت رئاسة ورعاية مولانا ملك البلاد إعلانا بوفاء النيل المبارك

وإذنا بجبي الخراج شرعا في حجة شرعية كبرى واليك مثالها
كما جاء بعد المقطم نمرة ١٠٧٨٧ بتاريخ الاحد الموافق ٢٤ أغسطس
سنة ١٩٢٤ - الموافق ٢٣ من شهر المحرم سنة ١٣٤٣ والمحفوظ
بجميع المصالح الخاصة به

وكما جاء بعد الاهرام نمرة ١٤٧٥٣ بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة
١٩٢٥ - ٣ صفر سنة ١٣٤٤ ومحفوظ كما تقدم وكما جاء قبل ذلك
ويجىء بعد ذلك بهذا النص الآتى طبق اصله وهو :

نص الحجة الشرعية لوفاء النيل

بسم الله الرحمن الرحيم قال الله تبارك وتعالى (وهو الذى
أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا
أكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه كلوا من ثمره إذا
أثمروا تواحقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين :
ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد : والنخل
باسقات لها طلع نضيد : رزقا للعباد وأحيينا به بلدة ميتا
كذلك الخروج

نحمده ونستعينه ونستهديه ونؤمن به ونقر بالآله المسطورة
فى ألواح الوجود ومحكم كتابه

(وبعد) فقد انعقد المجلس الشرعى فى يوم الجمعة الحادى

والعشرين من المحرم سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة وألف الهجرية
الموافق لليوم السادس عشر من شهر مسرى سنة أربعين وستمائة
والف القبطية : واليوم الثاني والعشرين من شهر اغسطس سنة
أربع وعشرين وتسعمائة وألف الميلادية فى الساعة التاسعة مساء
لدينا نحن محمد مصطفى المراغى رئيس المحكمة العليا الشرعية حالا
بالسراى المضروب بجهة رأس الخليج بشارع فم الخليج بقسم
مصر القديمة الذى أقيم فيه لاحتفال الرسمى بهرجان وفاء النيل
برئاسة حضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا وكيل الداخلية
حالا نائبا عن حضرة صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر المعظم
وبحضور حضرات اصحاب الفضيلة الاستاذ الاكبر محمد أبى
الفضل أليزاي شيخ الجامع الازهر حالا والشيخ أحمد العطار
نائب المحكمة العليا الشرعية والشيخ على سليمان شيخ رواق البحاروه
بالجامع الازهر والمضو بمجلس الشيوخ والشيخ عبد الحميد إبراهيم
مفتى وزارة الاوقاف . والشيخ محمد السمالوطى من هيئة كبار العلماء
بالازهر الشريف وجمع عظيم من اصحاب الفضيلة العلماء واصحاب
السعادة والعزة اكابر موظفى الحكومة وامثال الوجهاء والاعيان
قد تحقق من شهادة كلا من حضرة صاحب السعادة محمد بليغ
باشا المفتش العام لرى الوجه القبلى المندوب عن وزارة الاشغال العمومية

وحضرة اسماعيل بك صديق المعاون الاول بمحافظة مصر ومن
مطالعة حضرة حسين الصواف أفندي وهو الثقة المعين من قبل
الحكومة المصرية لمقياس الفيضان النيل بمقياس الروضة بمصر (وفاء
النيل) المبارك وبلوغ ذرعه في هذا اليوم ثمانية عشر قيراطا
وبذلك وجبت جباية الخراج وأنواع الضرائب من أرباب الضياع
والمزارع وأصحاب الاطيان والحقول . واستحقت كافة الاموال
والمرتبات والمستغلات لجهة الخزانة العامة المصرية كما كان يجري
جباية ذلك في كل عام بالتطبيق للأنظمة والمراسيم والاوامر المرعية
وإذا قدمت نعمة الله على هذه البلاد بكمال فيض نيلها
المبارك الذي هو روحها : ومصدر حياتها وسبب نماء أرزاقها
وأقواتها فقد وجب على الناس حمد الله والثناء عليه بما هو اهله
وشكره على ما أولاهم من نعمة حمداً وشكراً يقربان منه ويستمطران
رحمته ويجلبان رضاه وتوفيقه ونضرع اليه أن يديم خصب البلاد
وسعادتها وعمرانها وأن يرعاها برعايته . ويكلاها بحفظه ويمنع أهلها
التوفيق إلى ما فيه الخير والفلاح وأن يحقق كل ما ترجوه وتصبو
اليه من عز ومجد وسؤدد ورفعة في ظل صاحب الجلالة ملك مصر
المعظم أدام الله مجده وعزه وحفظ صاحب السمو المالكى ولى عهده .
ووفق وزراءه العظام الى ما فيه خير البلاد انه محيب الدعاء سميع النداء

طبق الأصل

كما انها طبق الأصل المتكرر في كل عام كما يقضى بذلك
الشرع والنظام المتبع

تنبيه

الى هنا اتضح اتضاح الشمس في رابعة النهار أن الاراضى
المصرية (خراجية)

(١) بفتحها عنوة (٢) وبـ قميها من ماء الخراج (٣) واقرار
الخلفاء والصحابة والائمة وعلماء المذهب الاعلام (٤) واقرار الهيئتين
الدينية والرسمية في مصر :

لذا وجب معرفة احكام الخراج لنعرف مالنا وما علينا نحو
ارضنا وبلادنا . فبياننا لذلك اقول

(١) احكام الخراج

الوارد

(١) في كتاب شرح مجمع البحرين للامام الخلال طى المذكور في المقدمة ثم
(٢) وبالتحفة المرضية في الاراضى المصرية للامام ابن نجيم
(المذكورة في باب الخراج) وكذا
(٣) في الجزء الثاني من كتاب البحر الرائق . في شرح كنز

الدقائق الامام بن بختم ايضا نورة ٩٧٧ فقه حنفى بدار الكتب
العربية : ما يأتى :

الخراج فى اللغة ما يخرج من غلة الارض - وشرعا ينقسم الى
قسمين : خراج وظيفه (٢) وخراج مقاسمة خراج الوظيفة ما وظفه
عمر رضى الله عنه (فى كل جريب من الارض البيضاء الصالحة
للزراعة) درهم وقفيز مما يزرع فيها - فالجريب ارض طولها ستون
ذراعاها فى مثلها بذراع الملك كسرى (وهو يزيد عن ذراع العامة
بقبضة) كما صححه الزاهد

والقفيز - هو الصاع (ومقداره ثمانية أرتال بغدادية) -
والدرهم من الفضة : الخالصة (سبعة مثاقيل) : بشرط ان يبلغه
الماء - وأن يعتبر الجريب فى كل ارض (بلد) بما هو متعارف فيها
ويزرع به على الصحيح

اما جريب ما يصلح للرباط ففية خمسة دراهم - وفى جريب
الكرم والنخيل المتصل (بأن تكون كل الارض مشغولة بها
ولا تبقى فرجة بينها) أى قطعة خالية - يجب فيه عشرة دراهم
وفى ما سوى ذلك كالزعفران والبستان ونحوهما بقدر ما يطبق الى
نصف الخارج بحسب الطاقة لان ما وضعه عمر رضى الله عنه كان
باعتبار طاقتهم - وفى ما لم يوضع تعتبر فيه الطاقة (ونهايتها ان يبلغ

الواجب نصف الخارج لان التنصيف عين الانصاف)
والبستان كذلك ايضا - وهو كل محوط فيه اشجار متفرقة
يمكن زراعة مافي وسطها وليس في الاشجار التي على المسقاة
شيء - فأن كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهي كرم
(٢) نقص الخراج

ينقص الامام الخراج عما وضعه سمر رضى الله عنه اذا نقص
ربيع الحاصل من الارض - بالا يكون قدر الخراج مرتين فينقصه
الى النصف كما تقدم (من أن التنصيف عين الانصاف) - فينقص
مثلا الخراج عن خمسة دراهم اذا لم يبلغ الخراج عشرة . وهكذا .
(٣) زيادة الخراج

وأما الزيادة - ففي كل بلد وظف عليها الخراج عمر رضى
الله عنه أو غيره لا يجوز للأمام زيادة خراجها بزيادة ريدها مطلقا
(عند الأمام وصاحبيه على خلاف في الرواية كما روى الامام
أبو يوسف ان عمر رضى الله عنه بعث رجلين فمسحا أرض العراق
فبلغت ستاً وثلاثين الف الف جريب فوضعا عليها الخراج وقالوا
لوزدنا لطاقت فلم يزد عمر رضى الله عنه (فلا نزيد نحن أيضا)
فاذا لا يصح فيها تعيين ولا زيادة

وإن لم يكن فيها توظيف من الامام يجوز ذلك عند محمد

وأبي يوسف وهو رواية عن الامام أبي حنيفة وليس للامام أن يزيد الخراج على النصف كما تقدم (كذا في الخلاصة وغيرها من كتب الأئمة)

وأما خراج المقاسمة فهو أن يكون الواجب في الخارج الخمس أو السدس (مثلا) وهو كالعشر لا بد فيه من الزراعة حقيقة ولا يكفي التمكن منها لوجوبه (كالخراج الموظف) ولكن مصرفه هو مصرف الخراج الموظف (كما في الخانية) الذي هو حق ثابت في الذمة يجب بالتمكن من الزراعة وإن لم يزرع

وأن غاب ماء الخراج أو انقطع أو اصطم الزرع بأفة فلا خراج عليه لعدم التمكن من الزراعة في الاول والثاني ولانه صار كالعشر في الثالث يسلم بسلامة الخارج ويعطل بهلاكه . وعلى ذلك لو منعه انسان من المزرعة لا يجب عليه الخراج لعدم التمكن من الزراعة (والتمكن من الزراعة شرط فيه) . وهذا إذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن من الزراعة ثانية . أما إذا بقي ذلك فلا يسقط الخراج . وكذا إذا بقي من الخارج مقدار ما يؤخذ منه أقل الخراج (درهمان . وقفيزان) ليؤخذ منه درهم وقفيز (أقل الخراج) فيجب فيه وإلا فلا يجب في أقل منه لانه يزيد على نصف الخارج (وهو غير الانصاف كما تقدم) كذا في السببين

وإذا عطل المسلم أرضه من الزراعة يحب عليه الخراج لأن التقصير من جهته فلا يعذر عليه أما إذا عجز المالك عن الزراعة فله أن يدفعها إلى غيره . مزارعة ويؤخذ الخراج من نصيب المالك ويأخذ الباقي - أو يؤجرها ويؤخذ الخراج من أجرتها - أو يزرعها بنفقة من بيت المال ويؤخذ الخراج من نصيبه . وإن لم يتمكن من ذلك ولم يخدمه يفعلها بغيره . ويؤخذ من ثمنها الخراج لأنه من إلحاق الضرر بالفرد لأجل العامة وكذا إذا أسلم صاحبها يبقى الخراج . لأنه وإن كان فيه معنى العقوبة إلا أن المسلم (كما قدمنا) محل للوفاء والبقاء لا الابتداء . وأن اشترى أرض الخراج مسلم فعليه الخراج أن يبقى من السنة ما يمكن من الزراعة وإلا فعلى البائع . كما يجوز له شراؤها من ذمي ويؤخذ منه الخراج . لما روي أن الصحابة اشتروا الأرض الخراجية وأدوا الخراج

تمة

ظهر مما تقدم أن الأرض أما عشرية أو خراجية . ومشتريها أما مسلم أو ذمي أو تنلبي (١) فالمسلم إذا اشترى العشرية أو الخراجية بقيت كما هي - وكذا التضعيفية عند الإمام ومحمد (لأنه محل للوفاء . واهل للبقاء كما تقدم وعند أبي يوسف ترجع إلى عشر واحد

(١) من بني تغلب : طائفة من النصارى

(٢) وإذا اشترى الذمي (غير التغابي) أرضاً خراجية أو تضعيفية بقيت كما هي . وأن كانت عشرية تصير خراجية بالقبض عليها

(٣) وإذا اشترى التغابي - الخراجية أو التضعيفية بقيت كذلك : أما العشرية من مسلم تضاعف عند الامام وأبي يوسف خلافاً لمحمد :

مصرف الخراج

كما ورد - بالتحفة المرضية : في الاراضي المصرية للأمام ابن بختيم . المذكورة في باب الخراج) كما يأتي موضعاً بعد .

(١) يصرف الخراج (كما في الهداية وغيرها) في مصالح المسلمين كسد الثغور . وبناء القناطر والجسور كما يعطى منه قضاة المسلمين وعمالهم وعلماؤهم ما يكفيهم ويدفع منه الى عمال المقاتلة وذرائعهم (أرزاقهم) لانه مال بيت مال المسلمين : قد وصل اليهم (الى المسلمين) من غير قتال ومعد لمصالحهم . وهؤلاء عمالهم كما ان تفقة الذراري على الآباء - فلم يعطوا كفايتهم لاحتاجوا الى الاكتساب فلا يتفرغوا للقتال :

(٢) وزاد صاحب الهداية في فتاواه انه يدفع الى طلبة العلم منه كفايتهم وان لم يكونوا علماء لأنهم يصدد النفع للمسلمين في المستقبل :

كما زاد قاضي خان في فتاواه ان من مصرفه بناء المساجد
والنفقة عليها: وزاد في الفتاوى الطاهرية . أن ما فضل بعد المصارف
يصرف إلى الفقراء او لعمارة الكعبة والنفقة عليها - وفي المحيط
والرأى للأمام في تسوية تلك المصارف أو تفضيل بعضها
على بعض

(٣) وفي فتاوى الامام الزاهدي : الترجيح بالفضل والفقه
لا بالحاجة وهو فعل عمر رضى الله عنه . والعمل به أحسن في
زماننا هذا

وذكر في الفتاوى كما ذكر في الحديث (لحافظ القرآن
مائتا درهم) وهو المفتى به : عن عمر رضى الله عنه يعطى الكفاية كما
بين ان حافظ القرآن (هو المفتى بعلم الحلال والحرام) لا مطلق
الحافظ إذ قد يكون غير عالم فلا يتحقق فيه النفع للمسلمين كما
ذكر المحقق ابن بطال في شرح البخارى أنه يجب على السلطان
ان يقضى ديون الميت إذا لم يترك وفاء

الخلاصة !

يصرف الخراج (١) في مصالح المسلمين العامة (٢)
ولقضاتهم (٣) وعمالهم (٤) وعلمائهم (٥) وعمال المقاتلة وذرائعهم
(٦) ثم طلبة العلم (٧) وبناء المساجد والنفقة عليها ومنها الكعبة

(٨) وللفقراء (٩) وحافظ القرآن العارف لأحكام دينه - والرأي
للأمام في تفضيل البمض على الآخر وبحسن أن يكون ذلك
بمقدار التفوق في العلم والعمل الجالب للخير العام (١٠) كما له أن
يقضى منه دين ميت لم يترك وقاء فان كان دينه قد رماله في بيت
المال فيها وإلا فبقدر ماله فيه لحديث البخاري عن النبي عليه السلام
(من ترك مالا فلو رثته ومن ترك ديناً فعلى) انتهى

العشر والخراج

الوارد

(١) قال الأمام ابن عابدين في حاشيته الجزء الاول صفحة ٤
مرة ٩٣٩ بدار الكتب العربية ما يأتي وقال الأمام شيخ الاسلام
برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني (لا يجمع على مسلم عشر
وخراج في أرض (لفظ حديث شريف) ولا أجماع الصحابة إذ قد
فتحوا السواد ولم ينقل عنهم قط جمعهم على مالك

(٢) وقد عمل عمر رضي الله عنه عند إجلاء بني النضير عن
جزيرة العرب بقوله عليه السلام (لا يجمع دينان في جزيرة العرب)
ففرض العشر مع أنها ابتدأت بالخراج (لهدم إسلام أهلها)

(٣) وقال الامام عبد الحى الشرنبلالي الحنفى فى كتابه
(الدرر الزاهرة . فى شرح البحار الزاهرة) المذكور فى
المقدمة ما يأتى : إن العشر لا يجمع بالخراج عندنا خلافاً للأئمة
الثلاثة انتهى

النتيجة

ينتج مما تقدم أنه لا يجمع بين العشر والمراج فى شىء واحد
(وهو الخارج من الأرض أو نفس الأرض) (لأن فى ذلك
إجحافاً بحقوق العباد . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً) إذ (لا يكلف
الله نفساً الا وسعها) (وما جعل عليكم فى الدين من حرج) وقد
قال عليه السلام (لا يجمع على ما لم عشر وخراج فى أرض) رواه
الامام أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم بن علقمة عن ابن مسعود
وفى كتاب النبى صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزام عن أبى داود
والنسائى وابن حبان والبيهقى والحاكم (قال) (وليس فى مزرعة
شىء اذا كانت تؤدى صدقتها من العشر) اذا كانت عشرية انتهى
فتى وجب أحدهما سقط الآخر اجماعاً

حكم الاراضى المصرية من ذلك الوارد

(١) قال الامام ابن عابدين (إن أرض مصر خراجية .
والمأخوذ منها بأمر الأمام خراج ومتى دفع مالها الخراج
(لا تجب عليه الزكاة)

الناج

إن أرض مصر خراجية لا تجب فيها زكاة حتى لو زعها من
هى تحت يده بقصد بيع الخارج منها والتجارة فيه وبقي عنده
حولاً كاملاً) لا تجب فيه الزكاة لئلا يجتمع على الخارج واجبات
الخراج (وزكاة عروض التجارة) وفي ذلك إجحاف يفاير التكليف كما
تقدم ولأنه يشترط في وجوب الزكاة في عروض التجارة (أن تكون
نية التجارة مقارنة لعقد التجارة) (وهو مبادلة المال بالمال) بعقد
شراء أو إجارة أو استقراض فلو نوى التجارة بعد العقد أو اشترى
شيئاً ليقتنيه (لا بقصد التجارة) ونوى أنه إن وجد ربحاً فيه باعه
(فلا زكاة عليه) كما لو نوى التجارة في الخارج من أرضه لا زكاة
فيها كمال تقدم إلا إذا بلغ ثمنه نصاباً من الذهب أو الفضة وحال عليه

الحول ولم يتبدل أثناءه بشيء آخر وكان فاضلا عن حاجاته الأصلية مع عياله (ووجب فيه زكاة الذهب أو الفضة)

ولو ترك (السلطان) الخراج للملاك في أرض الخراج لا تجب فيها الزكاة لأن ترك أخذ الخراج منهم (لا يقاب الحقائق) فلا تخرج مطلقا عن كونها خراجية كما أنه لو ترك للزراع العشر . لا يخرجها عن كونها عشرية . انتهى) هذا بعض ماورد في هذا الباب من آيات بينات وبراهين قاطعات وحجج دامغات ، وسبل لاحق واضحات فمن . يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله فاني أثبتل معه بقول رب العالمين لرسوله المصطفى الأمين (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وهو أعلم بالمهتدين) صلى الله عليه وعلى آله والتابعين لماته إلى يوم ينال فيه المقام المحمود والشفاعة العظمى في الأولين والآخرين هداانا الله جميعا إلى سنته ووفقنا إلى الاهتداء بهدايته إنه سميع مجيب ومن دعاء العباد قريب وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأبي وعلى آله وصحبه وسلم

خاتمة

وحيث كان الغرض من وضع هذه الرسالة بيان حكم الأراضى المصرية من وجوب الزكاة - فيما يخرج منها أو عديمه - أردنا أن نبين

ما يجب من أنواع الزكاة جميعها تنميها للفائدة ورغبة في الثواب من
الكريم المنان فنقول والله المستعان

كتاب الزكاة

قرن الله الزكاة بالصلاة في كتابه الكريم في اثنتي وثمانين
آية دلالة على أهميتها وتنويرها بفضائها - ومعناها لغة (النماء والطهارة
والبركة والمدح والثناء الجميل) لأن الله تعالى يزيد بها المال ويظهره
وبارك فيه كما يمدح صاحبها ويشترى عابه في ملائ من عنده (في عليين)
وشرعاً تملك جزء من مال معين لمسلم فقير غير هاشمي ولا مولاه
ليس بينه وبين المملك علاقة ولادة أو زوجية أو ملك لير
منفعة والله تعالى

وتجب على المسلم البالغ العاقل الحر المالك لنصاب تام نام (كالمال)
ولو تقديراً (كغيره) بشرط علمه بالاقتراض إن كان في دار الحرب
أو كونه بدار الاسلام فقط - علم أو لم يعلم - إذا كان النصاب فاضلاً
عن حاجاته الأصلية كمسكنه وأثاثه وثيابه ونحوهما وعن دينه الذي
له مطالب من جهة العباد

فلا تجب على المجنون ولا الصبي كالمسألة لأنها عبادة (والتكليف
مناقط عندهما الحديث) رفع القام عن ثلاث الصبي حتى يبلغ والنائم

حتى يستيقظ والمجنون حتى يفيق) وكذلك لا تجب على الكافر من باب أولى - كما لا تجب على العبد والفقير لعدم الملك وكذا لا تجب على من ملك النصاب لكنه مدين بمحقوق العباد كالتفقه والغرامات بحيث لا يكمل النصاب بعد تأديتها ويجب أدائها بحولان الحول على النصاب كاملا ولو في طرفيه بشرط ألا يفنى جميعه في أثناءه (للحديث لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول) وتصح إذا اقترنت بالنية عند أدائها أو عزلها أو حال وجودها بيد الفقير أو الدفع الى الوكيل - ويكفى عن النية التصديق بالجميع (لأن الزكاة جزء منه)

وهي واجبة في المال (الذهب والفضة) وفي الماشية الابل والبقر والغنم - وكذا الخيل عند الأمام إذا كانت ذكورا وإناثا أو إناثا فقط) وفي الزروع والثمار (في غير أراضي الخراج) وفي عروض التجارة (بنية الاتجار فيها) وابتداء بأول أنواعها فنقول

زكاة المال

المال (النقد من الذهب أو الفضة) تجب فيه الزكاة إذا بلغ الذهب اثنا عشر مثقالا والفضة الخالصة مائتي درهم (قيمة نصاب الذهب اثنا عشر جنيها إنكليزيا وربع) وقيمة نصاب الفضة

(اثنان وعشرون ريالاً مصرياً وربع) ومقدار الزكاة فيهما ربع
العشر وهو يساوي نصف مثقال من الذهب وخمسة دراهم
من الفضة للحديث الشريف (في مائتي درهم وعشرين مثقالاً
ربع العشر -)

والتبر والآنية ^(١) والخلي الخالصة (التي ليست من حوائج
الأصلية له أو لوجهه) كالنقد المتقدم

أما ما زاد على النصاب فمفوق عند الامام حتى يبلغ الخمس
(أربعة مثاقيل ذهباً وأربعون درهماً فضة) فتجب فيه بحساب
ما تقدم لحديث مما ذكر (لا تأخذ من الزكوة شيئاً) وقوله في حديث
عمر بن حزام (ليس فيما دون الأربعين صدقة) وعند الصاحبين
كل ما زاد على النصاب يدفع عنه بحسابه ولا تضم الزيادة من
أحد النوعين إلى الآخر عند الامام وتضم عندهما إن بلغت نصيباً
والمعتبر في تحديد النصاب وتقدير الزكاة (الوزن لا القيمة)

باعتبار أن الدرهم أربعة عشر قيراطاً والمثقال عشرون قيراطاً

والقيراط خمس شغيرات

(١) لقوله عليه السلام لعائشة لما زينت له في الفتحات -

أنكؤدين زكائين قالت لا - قال - هو حبيبك من النار (والفتحات جمع
فتحته وهي الخاتم الذي لا فص له

وإذا اختلط بالذهب أو الفضة غيرهما فإن قل النش حكمهما
كما تقدم وإن كثر كائنا كمروض التجارة أي تعتبر قيمتها فإن
بلغت نصاباً وجبت الزكاة وإلا فلا إلا أن يكون خالصه يبلغ
النصاب فيخرج عنه كما تقدم (وكل هذا مشروط بحولان الحول)
غروض التجارة

هي كل ما يند للتجارة من غير النقود (الذهب والفضة) إذا
بلغت قيمتها نصاب من أحدهما وحال عليها الحول ^(١) تجب فيها
الزكاة وإلا فلا

(وتقصان النصاب أثناء الحول لا يسقطها إن كمل في طرفيه)
وتضم قيمة العروض إلى ما عنده من الذهب والفضة كما يضم أحدهما
للآخر والضم بالقيمة عند الامام وعندهما (الصاحبين) بالأجزاء
(بالوزن المعتبر لكل منهما)

السوائم

السوائم جمع سائمة وهي التي ترعى الكلاً المباح - الحول كاه
ار معظمه وهي على ثلاثة أنواع - الابل والبقر والغنم قال
الأصمعي السائمة كل إبل ترسل لترعى ولا تملف في الأهل
وفي ضياء الخلوم (الائمة المال الراعي وهي الماشية التي تكفي

بالرعى في أكثر السنة بالكلا المتباح ويقصد منها الدر والنسل
والزيادة والسمن

أما إذا قصد منها التجارة ففيها زكاة (عروض التجارة)
وإذا قصد منها الحمل والركوب فلا زكاة فيها (لأنها من
حاجاته الأصلية للحياة) سواء كانت ذكوراً فقط أو إناثاً فقط
أو إناثاً وذكوراً معاً (كما في البدائع والمحيط)

زكاة الابل (السائمة)

زكاة الابل يسهل عليك معرفة الاعداد الواجبة فيها وقبسة
ما يجب في كل عدد منها بالنظام الآتي

الاعداد التي يجب عليها	الزكاة الواجبة عليها
من ٥ إلى ٩	تجب فيها شاه
ومن ١٠ إلى ١٤	تجب فيها شاتان
ومن ١٥ إلى ١٩	تجب فيها ثلاث شياه
ومن ٢٠ إلى ٢٤	تجب فيها أربع شياه
ومن ٢٥ إلى ٣٥	تجب فيها بنت مخاض
ومن ٣٦ إلى ٤٥	تجب فيها بنت لبون
ومن ٤٦ إلى ٦٠	تجب فيها حقة

الاعداد التي يجب عليها	الزكاة الواجبة عليها
ومن ٦١ إلى ٧٥	تجب فيها جذعة
ومن ٧٦ إلى ٩٠	تجب فيها بنتا لبون
ومن ٩١ إلى ١٢٤	تجب فيها حقتان
ومن ١٢٥ إلى ١٢٩	تجب فيها حقتان وشاة
ومن ١٣٠ إلى ١٣٤	تجب فيها حقتان وشاتان
ومن ١٣٥ إلى ١٣٩	تجب فيها حقتان وثلاث شياه
ومن ١٤٠ إلى ١٤٤	تجب فيها حقتان وأربع شياه
ومن ١٤٥ إلى ١٤٩	تجب فيها حقتان وبنت مخاض
ومن ١٥٠ إلى ١٥٤	تجب فيها ثلاث حقاك
ومن ١٥٥ إلى ١٥٩	تجب فيها ثلاث حقاك وشاة
ومن ١٦٠ إلى ١٦٤	تجب فيها ثلاث حقاك وشاتان
ومن ١٦٥ إلى ١٦٩	تجب فيها ثلاث حقاك وثلاث شياه
ومن ١٧٠ إلى ١٧٤	تجب فيها ثلاث حقاك وأربع شياه
ومن ١٧٥ إلى ١٨٥	تجب فيها ثلاث حقاك وبنت مخاض
ومن ١٨٦ إلى ١٩٥	تجب فيها ثلاث حقاك وبنت لبون
ومن ١٩٦ إلى ٢٠٠	تجب فيها أربع حقاك

ثم ما أراد بعد ذلك فيدفع عنه زيادة على الاربع حقاك المقدمة
 ما يأتي : في كل ٥ شاة وفي كل ٢٥ بنت مخاض وفي كل ٣٦ بنت
 لبون وفي كل ٤٦ الى ٥٠ حقة - وهكذا دائما تسير في الزيادة
 على هذا النظام

تنبيهات

الاول «١» بنت المخاض - هي بنت «٢» بنت اللبون - هي ماتم الابل التي تم لها سنة لها سنتان	
«٣» والحقة - هي ماتم لها «٤» والجذعة - هي ماتم لها ثلاث سنين أربع سنين	

الثاني : قيد بناد الابل بالاناث لأنه لا تجوز الذكور إلا بقيمة الاناث
 الواجب إخراجها

الثالث : أما الشياذ الواجبة فيما دون الخمسة والعشرين دائما فيستوى
 فيها الذكور والاناث إنما أوجب الشارع الحكيم في كل خمس
 من الابل شاة لأنها كانت تقوّم تقريبا بخمسة دراهم من الفضة
 وبنت المخاض بأربعين درهما فقيمة خمس منها مائتان تقريبا
 عشرين درهما ورابع هذا العشر خمسة دراهم وهي
 ثمن الشاة التي تخرج عنها تقريبا فكان مقدار الزكاة هنا أيضا

(ربيع العشر) كالذهب والفضة فجاء هذا مصداقا للحديث الشريف وهو (هاتوا ربيع عشر أموالكم)
زكاة البقر السائمة

البقر معروف وهو ما يقرب ^(١) الأرض عادة فيشمل الجاموس أيضا وكذا الذكر والأنثى ويسهل عليك معرفة الأعداد الواجبة فيها والزكاة الواجبة عنها باطلاعك على الجدول الآتي

الأعداد الواجبة فيها وزكاتها		الأعداد الواجبة فيها وزكاتها	
في كل ٣٠ منها	تبيع أو تبعة	وفي كل ٧٠ منها	تبيع ومسنة
وفي كل ٤٠ منها	مسن أو مسنة	وفي كل ٨٠ منها	مسنان أو مسنتان
وفي كل ٦٠ منها	تبيعان أو تبيعتان	وفي كل ٩٠ منها	ثلاث تبيعات

وما بين النصابين (المعددين) عند الصاحبين عفو وتخرج عنه بحسابه عند الإمام كما أن كل ما زاد يخرج عنه كما تقدم عن كل ثلاثين تبيع أو تبعة وعن كل أربعين مسن أو مسنة (أى في كل عشرة تزيد بتغير الواجب من تبيع أو تبعة إلى مسن أو مسنة) وهكذا في الزيادة دائما - مع مراعاة الخلاف بين الإمام وصاحبيه كما تقدم بهذا أمر رسول الله ﷺ (ماذا) حينما بعثه إلى اليمن

زكاة الفهم السائمة

الضأن والعز سواء لا اتحادهما في الجنس - سميت بذلك على ما يقال لانها غنيمة لكل طالب لها حيث لم يكن لها آلة تدافع بها عن نفسها وبالترتيب الآتي يسهل عليك معرفة الاعداد الواجبة فيها الزكاة ومقدار الواجب عنها وما هو

العدد	الزكاة	العدد	الزكاة	العدد	الزكاة
في كل ٤٠ شاة	وفي ١٢١	شأتان	وفي ٢٠١	ثلاث شياه	

ثم في كل مائة تزيد على هذا المدة شاة على ما تقدم دائما

تنبيه

(١) يؤخذ في زكاتها الثني (وهو ماتم له سنة) لا الجذع وهو ماتم له نصفها

وهذا ظاهر أقوال الفقهاء - بخلاف جزع الابل كما تقدم فيها وجزع البقر (ابن سنتين)

(٢) لو وجب للزكاة (مسن) ولم يوجد إلا (تبيع) أو العكس دفع الأصغر مع الفرق أو الأكبر وأخذ الزيادة (والعكس بالعكس)

زكاة الخيل السائمة

شمل الخيل (البغال والحمير اشمول النوع للثلاثة)
قال أبو يوسف ومحمد لا زكاة في الخيل لحديث البخاري عنه
عليه السلام (ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة) (لانهما من
حاجاته الاصلية كما تقدم في باب الزكاة) وقال الامام إذا كانت
ذكوراً وإناثاً أو إناثاً فقط وكانت سائمة للأنثاء^(١)
فإن كانت عربية دفع صاحبها ديناراً عن كل فرس أو قومها
ودفع عن كل مائتي درهم خمسة دراهم (ربع العشر)
وإن لم تكن عربية قومها ودفع ربع العشر من قيمتها كما تقدم
وإن كانت للتجارة وجبت فيها زكاة التجارة مطابقاً (سائمة أو
علوفة) وإن كانت للحمل والركوب أو ذكوراً فقط أو علوفة
(بغير نية التجارة) فلا زكاة فيها (لأعتبارها كما تقدم أولاً) من أنها
من حاجاته الاصلية (والفتوي على قول الصاحبين - كما أجمع العلماء
على أن الامام لم يأخذ صدقة الخيل جبراً)
ولا شيء في الحمير والبغال لقوله عليه الصلاة والسلام (لم ينزل
علي فيها شيء)

(١) والاوجب فيها زكاة عربون التجارة

تتمة فيما لا تجب فيه الزكاة

لا تجب الزكاة في الانواع الآتية وهي

(١) الحملان (ولد الشاة) (٢) الفصسلان (ولد الناقة) (٤)
الهجاجيل (ولد البقرة) قبل تمام السنة عند الامام ومحمد بن يؤخذ
الوسط ^(١) منها وعند أبي يوسف يؤخذ الواحد منها
والاول اصح - هذا إذا لم يكن معها كبير إلى وقت الاداء
ويكمل به النصاب أما إذا كان كذلك فالزكاة فيها كما تقدم (أجماعاً)
وكذا في الابل والبقر ويؤخذ الواجب من الكبير فقط وإن
تقص عن الواجب يعني الباقي (عند الامام ومحمد) وعن أبي يوسف
يكمل من الصغير

ففي ٣٩ مجلاً ومسنة (مسنة فقط) على الرأي الاول و(مسنة
وعجل) على الثاني - وقس على هذه غيرها مما تقدم
ويضم مستفاد من جنس نصاب اليه (كالنتاج) ويخرج عن
الجميع (الزكاة)

ولا زكاة في العلوفة والعوامل (للحديث الشريف) ليس

(١) بقوله عليه السلام لا تأخذ من حذرات أموال الناس (كرامتها)
وخذوا من حواشي أموالهم (اوساطها)

في الحوامل والعوامل والعلوفة صدقة (زكاة) لعدم النماء الذي هو الشرط فيها (باسامة^(١) أو تجارة)

ولا زكاة في المفويين النصايين - فيما تقدم في الجميع - على الخلاف المتقدم فيه

وكذلك في الهالك بعد الوجوب بل يسقط من الزكاة بقدر الهالك كله أو بمضه^(٢)

زكاة الزروع والثمار

الارض قسمان عشرية وخراجية

(١) فالارض العشرية - هي أرض العرب كلها كما فصلها الإمام محمد (أحد الصحابين) من العذيب إلى مكة وعدن أبين (جزيرة باليمن) إلى أقصى حجر باليمن بمهرة وذكر العلامة الكرخي - إنها أرض الحجاز ونهامة واليمن ومكة والطائف والبرية - وكذا الأرض التي أسلم أهلها طوعاً أو فتحت قهراً وقسمت بين الفاتحين (وليست مصر منها)

(٢) والأرض الخراجية - هي كل أرض فتحت عنوة (قهرًا) وترك بأيدي أربابها بالافراد أو الصالح (وأرض نصاري بني تغلب

(٣) والا فيجب فيها زكاتها (٢) بخلاف الشافعي فتجب عنده في الذمة (والهين مدتهن بها) فلا تسقط

وأرض الموات التي أحيها ذمي أو مسلم وسقاها بماء الخراج) - ومن تاريخ فتح مصر وتقرير الأئمة وعلماء المذهب في أرض الخراج وأحكامه تبين حكم - (الأراضي المصرية) بلا عناء

فكل ما أخرجته الأرض العشرية وكان مما يقصد بزراعته الطعم وسقي بالمطر أو السيح - قال الإمام (يجب فيه العشر بلا شرط بقاء ثمرته ولا حولان الحول ولا النصاب ولو كان مالكه صبياً أو مجنوناً أو مكاتباً) لأن الزكاة عنده معلقة بنفس الخارج فلا نظر للمالك أو كميته) وكذا لو كان مديوناً أو كانت الأرض وقفاً

إلا في نحو الحطب والحشيش (مما لا يقصد للطعم) كما يجب بظهور صلاحه والأمن عليه من الفساد^(١) - وقال لا يجب إلا فيما له ثمرة تبقى بدونه ولو سنة وبشرط حولان الحول وبلوغ النصاب وهو خمسة أوسق للحديث (ليس في حب ولا ثمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق) فيما يوسق والوسق ستون صاعاً بصاع رسول الله ﷺ وهو ما يسع ألفاً وأربعين درهماً ووقت

(١) فلو هلك بعد ذلك يبقى الواجب بالذمة

(٢) وللإمام إطلاق الآية في قوله تعالى (ومما أخرجنا لكم

من الأرض)

الوجوب عند الثاني باستحقاق الحصاد لقوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) وعند الثالث بعد الحصاد

وإن سقي بآلة كقرب ودولاب ففيه نصف العشر بلا شرط عنده وبه عندهما كما تقدم

وإن سقي بالمطر أو السيج مع الآلة فالعبرة بأكثر السنة (إن كان أكثرها بآلة فلا عشر فيها) - والعكس يا عكس - وإن استويا ففيه ثلاثة أرباع العشر وقيل نصفه كما يجب العشر في غسل أرضه وثمره جبل أو مغارة حواه الامام عن أهل الحرب والبلغاة وقطاع الطريق - ولو قل عند الامام

وقال الثاني (أبو يوسف) لا يجب إلا إذا بلغ الغسل عشرة قرب وقال الثالث (محمد) حتى يبلغ خمس أفراق - والفرق ستة وثلاثون رطلا

أما ما لا يدخل ضمن المقادير السابقة المقدرة للنصاب (مما لا يكال ولا يوزن) كالقطن والزعفران فاعتبر فيه أبو يوسف النصاب « ما يقدر بقيمة أدنى ما يوسق » كالذرة

واعتبر - محمد خمسة أعداد من أعلى ما يقدر به نوعه « نصابا » فاعتبر في القطن خمسة أحمال كل حمل ثلاثمائة من - وفي الزعفران خمسة أمتان ولو كان الخارج نوعين يضم أحدهما إلى الآخر

لتكميل النصاب اذا اتحد الجنس
ويعتبر العشر أو نصفه أو ثلاثة أرباعه كما تقدم قبل رفع مؤن
الزرع فيجب في الكل

صدقة الفطر

لمناسبة كون الزكاة عبادة وصدقة الفطر من هذا النوع
قد اتيناها فنقول

صدقة الفطر واجبة وقد أمر بها رسول الله ﷺ في السنة
التي فرض فيها صوم رمضان قبل زكاة المال

وكان يخطب قبل الفطر بيومين يأمر بأخراجها - ووجوبها من
طلوع فجر يوم العيد لقوله عليه السلام (أغنوهم في هذا اليوم «يوم الفطر»
عن المسألة) وهي تجب على الحر المسلم المالك للنصاب الفاضل
عن حاجاته الأصلية مع عياله كسكنه وثيابه وأثاثه وسلاحه
وعبيده للخدمة ونحو ذلك فيخرجها عن نفسه وعن يتونه ويلي
عليه ولاية كاملة مطلقة كطفله الصغير أو المجنون الفقيرين
«والا وجبت في مالهما» وعنده للخدمة ومدبره وأم ولده للحديث

الشريف «أدوا عن تمونون» وزيدت الولاية للاجماع عليها
ولا تلزمه عن زوجته وولده الكبير العاقل والأصول والأقارب

« لعدم الولاية » وكذا العبد المشترك والمكاتب وما كسبه
كعبده وولد ابنه ^(١) الفقير أو الميت لنقص الولاية - وكذا البنت
الصغيرة المتزوجة لا تنتقل مؤونتها إلى الزوج
ومقدارها عن كل شخص نصف صاع من بر أو دقيقه أو
سويقه أو صاعاً من زبيب ^(٢) أو تمر أو شعير
والصاع ثمانية أرطال بغدادية عند الامام ومحمد - وعند أبي
يوسف خمسة أرطال وثلاث مدنية « والمقدارات متساويان »
ومقداره بالكيل المصرى قد حان وثلاثاً قدح - والقيمة أفضل
للفقير بدل الدين لأنها أنفع له
وتجب بطلوع فجر يوم العيد - فمن مات قبله أو أسلم أو ولد
بعده فلا تجب عليه - وعند الشافعى تجب بغروب شمس آخر
أيام ^(٣) رمضان فأخذ الأول بالحديث « صومكم يوم تصومون

« ١ » لا تنتقل الولاية اليه من الأب كالوصى

« ٢ » رواية عن أبي حنيفة وصححت في فتح القدير من جهة الدليل
وفي شرح النقاية - وعندها نصف صاع منه « ٣ » الخلاف مبنى
على حديث ابن عمر « فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر » هل الفطر
المعتاد كل ليلة أم غيره فأخذ الأول بالغروب - والثاني بطلوع الفجر
يوم الفطر

وفطرکم يوم^(١) تفطرون » ويستحب اخراجها بعد صلاة الصبح وقبل الخروج الى صلاة العيد لقوله تعالى « قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى » ولحديث الحاكم « كان يأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نخرج صدقة الفطر قبل الصلاة يعنى صلاة العيد » وكان يقسمها قبل ان ينصرف إلى المصلى ويقول « اغنوم عن الطواف في هذا اليوم »

ويصح تقديمها أو تأخيرها على ذلك والاول افضل إذا حل رمضان ولا تسقط بعد وجوبها إلا بالاداء فلو افتقر او مات احد افراده بعد الوجوب لا تسقط عنه الى آخر العمر ويصح دفع صدقة جماعة إلى مسكين واحد كما يصح دفع صدقة الواحد إلى مساكين كثيرة

من تصرف الزكاة اليهم

تصرف الزكاة لمسلم غيرها شى ولا معتوقه ليس بينه وبين المملك علاقة قرابة أصلية أو فرعية أو زوجية أو ملك من الاصناف المذكورة في قوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن

« ١ » لا وقت تفطرون كالثانى »

السبيل « كما يأتي بيانه

« ١ » فالفقير هو من يملك أقل من نصاب كما تقدم

« ٢ » والمسكين هو من لا يملك شيئاً مطلقاً

« ٣ » والعامل من جمع الزكاة لبيت مال المسلمين فيعطى منها

هو واعوانه مالا يزيد عن النصف مدة عمله مادام المال باقياً « ١ »

ولو كان غنيا لأنها جزاء عمله

« ٤ » والمكاتب « هو الذي كاتبه سيده على مبلغ من المال

نظير عتقه » فيعان بها لفك رقبتة من الرق وهو المراد بقوله تعالى

« وفي الرقاب »

(٥) والغارم (المديون الذي لا يملك له اباً فاضلاً عن دينه

الذي له مطالب من جهة العباد)

(٦) وكذا منقطع الغزاة أو الحجاج أو طالب العلم أو طالب

مسعى خيري

« ٧ » ابن السبيل « منقطع الطريق » البعيد عن ماله لسفره

فيؤمر بأدائها إلى وصلت يده إلى ماله

وأما المؤلفات قلوبهم - فكانوا يعطون في صدر الأسلام

تأليفهم أو دفع شرهم أو تقوية أيمانهم - وقد أعز الله دينه ورفع

« ١ » أما إذا ضاعت في يده سقطت عمالته لأنها جزء منها

لواءه عاليا فلا حاجة لنا بذلك الآن « وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر »

ويجوز صرف الزكاة لكل من تصرف اليهم وهم المذكورون قبلا أو صنف منهم لأن الآية الكريمة لبيان الأنواع التي يصح الصرف إليها لا لتعيينها قال تعالى « وإن تحفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم » مع أنه صنف واحد تأييدا لما تقدم كما دلت سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام على ذلك

من لا تصرف الزكاة اليهم

لا تدفع الزكاة الى الأنواع الآتية وهم

« ١ » الذي - لحديث معاذ « خذها من اغنيائهم وردها

الى فقرائهم » أى المسلمين بخلاف صدقة التطوع ونحوها

« ٢ » من لا يملك كبناء مسجد وتكفين ميت أو قضاء

دينه وشراء قن يمتق ونحوها

« ٣ » أصله وإن علا « كأبيه وجده » أو فرعه وأن سفل

« كإبنه وابنته » لبقاء ملك المنفعة

(٤) الزوج لزوجته أو الزوجة لزوجها « لعدم قطع المنفعة

عنه أو عنها » بخلاف التطوع

« ٥ » عبده ومدبره وأم ولده وممتق البعض ومكاتبه
(لنقص التملك في الأخير وعدمه في الباقي)

(٦) الغنى بكسب أو مال للحديث الشريف (لا تحل
صدقة لغنى)

(٧) بنواها شيم مطلقا في سائر الاحوال لقوله عليه السلام
(نحن قوم لا تحل لنا الصدقة)

(٨) طفل الغنى وعبده (لولايته عليهما) بخلاف ابيه وزوجته
لعدم ولايته عليهما

تنبيهات

(١) اذا دفع الزكاة بتحرر الى من يستحقها فظهر أنه غنى
أو هاشمي أو كافر أو أبوه أو ابنه أو نحوهم جاز لحديث البخاري
عن النبي عليه السلام (لك مانويت يا زيد ولك ما أخذت يا معن)
حينما دفع زيد الزكاة الى ولده معن أما لو ظهر انه عبده أو مكاتبه
لا تصح (اعدم اخراجها عن ملكه)

(٢) يكره اعطاء الفقير منها مقدار نصاب لأن ذلك يحول
دون تعميمها على المستحقين ويوجب عليه الأداء عنها - بل
يكفي ما يغنيه عن السؤال

فائدة

(٣) أما السؤال في غير الزكاة فلا يصح مطلقا للقوى المكتسب - وكذا من يملك قوت يومه لحديث الطحاوي عنه عليه السلام (من سأل الناس عن ظهر غنى فانه يستكثر من ظهر جهنم) قلت يارسول الله وما ظهر غنى - قال - إنه يعلم أن عند أهله ما يفيدهم وما يشيهم - بخلاف سؤال الكسوة ومستحقى الزكاة فباح

فائدة أخرى

يستحب صرف الزكاة لأقارب المزكى ثم أهل حرفته ثم أهل بلده لحديث معاذ السابق (فيمن يدفع اليهم الزكاة) ويكره نقلها إلى بلد آخر لغير قريب أقرب أو أروع أو أنفع للمسلمين

والأفضل صرفها بهذا الترتيب

الأفضل كثيرا صرف الزكاتين (زكاة المال وصدقة الفطر الى أحد هؤلاء السبعة أو جميعهم بهذا الترتيب) (١) إخوته أو أخواته الفقراء (٢) أبناء أخوته أو أخواته الفقراء (٣) أمهاته الفقراء (٤) أخواته الفقراء (٥) خالاته وسائر أرحامه الفقراء

(٦) جيرانه وأهل مسكنه (٧) أهل بلده ومصره

لقول الشيخ الامام أبي حفص الكبير البخاري (لا تقبل
صدقة الرجل وقرابته محايج حتى يبدأ بهم فيفسد حاجاتهم ثم
أعطى في غير قرابته إن أحب) (كما في الفتاوى الظاهرية)

ولو دفع صدقة فطره الى زوجة عبده جاز (وان كانت
نفقتها عليه) بخلاف الزكاة كما تقدم والله أعلم وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم

تم بحمد الله تعالى ومعه نته ❦

تبيينه

جاء في نسخة حرف (ا) من التقاريط من سطر (٤)

كلمة (مطيئة) خطأ وصوابها (مضيئة)

فهرست الكتاب

مصحف	الموضوع	مصحف	الموضوع
٢	خطبة الكتاب	٥٤	زكاة المال
٤	المقدمة	٥٦	عروض التجارة
٧	أرض مصر	٥٠	السوائم
٨	فتح مصر	٥٧	زكاة الابل السائمة
٢٧	وضع الخراج على مصر	٦٠	زكاة البقر السائمة
٣٤	ملكىة أرض الخراج	٦١	زكاة الغنم السائمة
٣٥	بحث فى الاراضى المصرية	٦٢	زكاة الخيل السائمة
٣٨	ملاحظة (الحجة الشرعية)	٦٣	مالا تجب فيه الزكاة
٤٢	أحكام الخراج	٦٤	زكاة الزروع والثمار
٤٧	مصرف الخراج	٦٧	صدقة فطر
٤٩	العشر والخراج	٦٩	من تصرف الزكاة اليهم
٥١	حكم الاراضى المصرية من ذلك	٧١	من لا تصرف الزكاة اليهم
٥٣	كتاب الزكاة		

